مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: البنوية العصرية في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: أ.د. أحمد نوري النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/197
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البنيوية العصرية في العلاقات الدولية

الدكتور أحمد نوري النعيمي(*)

الملخص:

ان المدرسة الواقعية الجديدة ، تؤكد على استخدام الادوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل، وأصبحت مادية ملموسة واكراهية بدرجة أقل .

وحتى وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر بايمانه العميق بسياسة توازن القوى التقليدي، جادل في عام ١٩٧٥ قائلاً:" بأننا ندخل الآن عصراً جديداً ، أن الانماط العالمية الجديدة تتهاوى... لقد غدونا نعيش الآن في عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلبات الانسانية"

ان أولوية الاقتصاد على الجانب الحربي، كانت هي السبب الرئيسي في فوز الرئيس الامريكي الأسبق بيل كلينتون، الذي أشار في برنامجه الانتخابي على تركيز الولايات المتحدة الامريكية على مشاكلها الداخلية ، حيث عاب على سلفه كيفية اعتمادهم على القضايا الخارجية.

ومن هنا ، كانت هناك اقتراحات في داخل الادارة الامريكية تؤكد على ايجاد " مجلس أمن اقتصادي" من أجل تقوية الحرب الاقتصادية .

Modern structuralism in International Relations

The neo – realism school confirms the using of soft instruments in foreign policy which replaced martial means . this is the age of economies that based on in formating and interdeqendence which overpass the national boundries . The power becomes less trans ferable and trans formable. It beeomes tangible and less coercive .

The former American minister henry Kissinger , despite his deep belief in the policy of the traditional power balance, argued in 1975 by saying "we are now witnessing a new ara. The new global patterns are falliny apart … we are living in a new world of inter depen dence in the economy communications and humani tarian aspirations"

(*) أستاذ السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد.

The priority of economy in concorn of war was the mean reason behond the winning of th former American president Bill clinton . He referd in his platform (election program) to the focusing of the American united states on its enternal problem He denounced his predecessors the way they wene dependent on forign affairs.

Hence, there were suggestions within the "American administration which have emphosized the finding of economic seeurity council " in order to streng then the economic war.

المقدمة :

أن عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية أصبحت جزءاً من عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية ، فتحديد القوى المؤثرة في الصياغة المباشرة لتلك الدول وتحليل عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية هي كلها عمليات تدخل في إطار التحليل العلمي للسياسة الخارجية [1].

تأثر دعاة المنهج التقليدي بآراء توماس هوبز التي تقوم على فكرة مفادها : أن الظاهرة السياسية الدولية تعكس العلاقات المتبادلة التي تتسم بالفوضوية بين دول متصارعة ودول ذات سيادة. وعلى هذا الأساس فان المنهج التقليدي بدأ يستخدم المدلولات الدبلوماسية والعسكرية لحركة تلك الدول المؤثرة في السياسة الدولية عبر مراحلها المختلفة [2].

الفصل الأول : الواقعية التقليدية

ظهرت الواقعية التقليدية في عام ١٩٤٠ ، حيث هيمنت على عقول الشباب من الدارسين لمادة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة ([3]) ، وتمت معالجتها من الأكاديميين إلى عام ١٩٥٠، واستمرت إلى عام ١٩٦٠ [4] يشير هذا المنهج إلى أهمية القوة في العلاقات الدولية ، إذ أن الأخيرة هي علاقات قوة ، وهي ظواهر لها . وعليه ذهب هذا المنهج من أن الرغبة في الهيمنة هي الظاهرة والسمة المميزة للعلاقات الدولية . بنى أكثر دقة ، أن الدول بإمكانها أن تصل في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية بالوسائل كافة ، دون أن تعطي أية أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية [5].

وبدون شك ، تحتل القوة أحدى المحاور الأساسية في حركة المجتمعات والأنظمة السياسية ، وتعد من أكثر الموضوعات أثارة في الوقت الحاضر ، إذ أصبح من مسلمات الموضوعات في تحليل التطورات المكتنفة بالدول، وتفسير التاريخ على أساس تغير القوى المهيمنة وفي حقب زمنية متباينة[6].

الواقعية كنظرية سياسية ، ترجع جذورها إلى تاريخ Tucydides لليونان القديمة ، وحرب بلوبونيز بين أثينا وإسبارطة (٤٠٤-٤٣١ ما قبل الميلاد) [7] . عناصر الواقعية ترجع إلى كتابات Kautilya الذي كان وزيرا للإمبراطور Maurya في الهند أكثر من إلفين سنة الماضية . فمنذ

تأكيدات ثوسيديدس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن " الأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه ، فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما أسماه فريدريك الأكبر " المبدأ الدائم للحكام " : "أن يتوسعوا إلى أقصى حد تسمح به قوتهم " . [8] تستمد الواقعية أفكارها وبصورة خاصة من الفلاسفة الإيطاليين مثل نيقولا ميكافيلي ((١٥٢٧-١٤٦٩)) ، وتوماس هوبز البريطاني (١٥٨٨-١٦٧٩)[9]، ومينغ تسي في الصين . وقد أكد هؤلاء في بحوثهم ورسائلهم على Tbe Prince ((الأمير))، Leviathan ((الليوثان)) الدولة ذات النظام الدكتاتوري [10] . وعلى التوالي الحسابات القائمة على المصالح والحذر والاحتراس والقوة والنفعية فوق كل الاعتبارات الأخرى مثل الأخلاقية .[11] أما في القرن السادس عشر ، فقد ركز ميكافلي على دور القوة في الممارسة السياسية في عصره ، مؤكداً أن الحاكم لا بد أن يعتمد على معايير أخلاقية تختلف عن تلك التي تبناها الفرد العادي من أجل ضمان امن الدولة وبقائها ، وان السياسة هي تصارع على المصالح ، ثم تحدث ميكافلي عن التشاؤم تجاه الطبيعة البشرية [12].

فضلاً عن ذلك ، أسهم المفكر الأمريكي عالم اللاهوت البروتستانتي رينهولد نيبور ١٨٩٢ – ١٩٧١ في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية [١٣].

يؤكد نيبور أن الإنسان ملطخ بالخطيئة الأولى وعليه فأنه مهيأ للشر، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد، والأخير هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والتقييد[١٤] والإنسان عند نيبور مسير ومخير، فهو وإن كان ملطخا بالخطيئة الأولى، ويسعى نحو القوة ، إلا أن له جانب الخير والشر، ومع أن إرادته في الحياة قد تقوده للهيمنة على الآخرين فإنها أيضا قد تتحول إلى السعي نحو تحقيق الذات ، والشكل الاسمي في تحقيق ذلك هو – وهنا التناقض الظاهري—عدم الأنانية، وهذا يعني أن إرادة الحياة لدى الإنسان قد تقوده للاختيار بين سلوك أو آخر.[١٥]

وفي هذا المعنى ، ذهب نيبور قائلا : " أن الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري ، وربما حتى نهايته .. أن الصالحين والحكماء قد يسعون إلى تجنب الكارثة ، لكنهم لن يستطيعوا أن يجاروا المخاوف والطموحات التي تدفع الجماعات إلى المواجهة ") [١٦] علقت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين اولبرايت على ذلك قائلة : " لقد كان نيبور حكيما في التوصل إلى هذا الحكم الكئيب قبل الحرب العالمية الثانية ، إذ أنه لم يكن يتفاعل مع الحرب ، وإنما يتوقعها " [١٧] .

وفي مجال الحديث عن القوة ، يذهب نيبور قائلاً : " أن سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يحتم عليه أن يخضع حياة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين ... وان القوة القومية ليست إلا انعكاساً لإرادة الأفراد في تحقيق القوة"[١٨].

وفي المعنى نفسه ، يقول نيبور في كتابه (الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي) : " يجب أن يمتلك الوطن القوة والنفوذ بسبب عوامل أخلاقية ، لا عسكرية ، لأنه يمكن أن يكون متواضعا وليس صلفا ومتغطرسا ، لأن وطننا وشعبنا يريد أن يخدم الآخرين ، لا أن يسيطر عليهم . والأمة التي لا تتحلى بالأخلاق ستفقد نفوذها في كل أرجاء العالم سريعا" [١٩].

ويردف نيبور قائلا : " هي أهداف الشخص أو الطائفة أو الوطن ؟ إنها جميعا هي نفسها : الرغبة بالسلام ، والحاجة إلى التواضع ، وتحري الأخطاء والإقلاع عنها ، والتزام حقوق الإنسان في أوسع معنى الكلمات ، بالاعتماد على مجتمع أخلاقي مهتم بتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرمان أو الكراهية أو الجوع أو الألم الجسدي ، والإرادة وحتى التلهف إلى مشاركة الآخرين بمثله وإيمانه وتحويل الحب المتجسد في شخص إلى حب للعدالة " [٢٠] . وهنا نرى أن نيبور " يفرق بين تمع والناس ، فالتوقعات من شخص ما ، هي معيار أعلى كثيرا . فعلى الشخص – كهدف للمجتمع المسيحي– أن يتحلى بالحب المسيحي الكامل، الحب الغيري. أما أقصى ما نتوقعه من مجتمع ما، فهو أن يقيم عدالة بسيطة. وهكذا علينا – كأشخاص–أن نكون أفضل، خصوصا إذا حظينا بفرصة لإظهار ما نحن جديرون به.وعلى القادة أن يكونوا حذرين وألا يكونوا جبناء جدا"[٢١].

على الرغم من تأكيد نيبور أن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الجماعات والدول فهو لا يوافق أن يكون رجل الدولة غير أخلاقي، ويرى بدلا من ذلك أن تلطف الواقعية بالأخلاقية بحيث ون على الدولة أن تستخدم قوتها، من اجل تحقيق العدالة ولتحقيق أكبر عدد من المصالح[٢٢].

وهناك كتاب آخرون ، اعتقدوا أن الصراع وليس التعاون هو المحور في السياسات الخارجية ولعل من بين هؤلاء سبيكمان ١٨٩٣ – ١٩٤٣ ، الذي أكد أن الأوضاع التي تميز العلاقات بين الجماعات داخل دولة معينة خلال الأزمات ، وعند انهيار السلطة المركزية هي أوضاع طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي [٢٣].

والحق، قام الباحثون في السياسة الدولية لسنوات عديدة مناقشة مفهوم القوة كمنهج ملائم في دراسة Processes في الأنظمة الدولية ، ولعل من بين هؤلاء هانز مورجانثو [٢٤] الذي قام

بدراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية ، مؤكدا أن غاية جميع السياسات القائمة على الصراع الحصول على القوة ، وان الأخيرة هي الهدف الكبير للسياسة والدافع المقرر لأي عمل سياسي [٢٥].

والحق، لم تسلم المدرسة الواقعية من انتقادات وجهت إليها ، يمكننا إيجازها في الأتي :

١- لم تستطع المدرسة الواقعية أن تميز بين القوة كمحصلة سياسية ، والقوة كأداة ، والقوة كدافع محرك ذ أن لكل من هذه المفاهيم مدلولاتها تختلف الواحدة عن الأخرى، إلا أن مورجانثو دمجها في مفهوم واحد .

٢- عالج مورجانثو مفهوم المصلحة القومية[٢٦] كهدف سهل من الممكن تحقيقه ، والحق انه لا يميز بين ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، التي لم تعد صالحة التطبيق على الظروف المستجدة في القرن الحالي [٢٧].

إن التشديد على المصالح يعبر عن فكرتين : الأولى أن للدولة مصالح ، ثانيا أن مصالح الدول تسيطر على سلوك الدول . وقد تشكل الفكرة القائلة أن للدول مصالح ، مشكلة مدعاة للجدل ، فهل للمؤسسة وليس للفرد أن تكون لها مصالح بالمعنى الصحيح، فالموقف الواقعي يقول : إن الدول هي مثل الأشخاص يمكن أن تكون لها مصالح ، وبالتالي فإن "المصلحة الوطنية" ليست مجرد عبارة مختزلة لمصالح أي جماعة تسيطر على الهيكل الإداري للدولة. فالدول تتصرف انطلاقا من هذه المصالح وليس استجابة لمبادئ مجردة (مثل الأمن الجماعي) أو الرغبة في التصرف بشكل غيري. فالدول لا تضحي بنفسها أبدا فهي أنانية من حيث الأساس [٢٨] .

٣- يعتقد مورجانثو بثبات النظام السياسي الدولي ، طالما أن مصالح الأطراف تتحدد دائماً بدافع القوة تحت أية ظروف ، ومهما كانت طبيعة هذه الظروف . هذا المفهوم عند مورجانثو يخلط بين ظاهرة صراعات القوى السياسية الدولية وبين الحالات الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي نشأت في إطارها في القرون الأخيرة ، وبمعنى آخر ، إن صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي تحركها ، والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الأطراف المشاركة فيه شيء آخر متباين [٢٩].

٤ - إن المنهاج الذي اتبعه مورجانثو في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هو عملية ترشيدية مستمرة، يأخذ عملية التوفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي تعد ثابتة وموضع اعتراف عام في الوقت نفسه.

إن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الوقت الحاضر، هي عملية صراع مستمر في الدول المختلفة، من اجل الوصول إلى الأهداف، وإذا كانت الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، فان الوسائل لا بد أن تكون مختلفة .

٥ – لا تعد القوة وحدها كأداة لتحليل الظواهر كافة في السياسة الدولية ، إذ توجد إلى جانب قيم وعوامل أخرى مؤثرة في السلوك السياسي الخارجي للدولة ، مثل الرغبة في التعاون الدولي والنزعات الاندماجية في السياسة الدولية كالحالة في أوربا الغربية [٣٠].

٦ – تتسم تحليلات مورجانثو بالتشاؤمية في السياسة الدولية ، التي لا تستند إلا على افتراضات واهية للغاية . وفي هذا المجال يرى بيردي سناركلنز ، أن الواقعيين تأثروا بظروف خاصة وأهملوا حركة التاريخ ، فهم يحاولون توفير التفسيرات العلمية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة [٣١].

٧ – لم يميز مورغنثو قط تمييزا واضحا بين السلطة غاية في حد ذاتها ، والسلطة وسيلة لتحقيق غاية أخرى .

٨ – كما أشار كينيث والتز وغيره ، أنه توجد مشكلة كبيرة متعلقة بـ"مستوى التحليل" في أعمال مورغنثو . إذ ليس من الواضح ، البتة ما إذا كان تشاؤمه حول طبيعة العلاقات الدولية ناجما عن فرضياته الميتافيزيقية حول " الطبيعة الإنسانية "، أم ناجما عن طبيعة النظام الفوضوية بحد ذاتها [٣٢] .

الفصل الثاني: الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات . ومن أهم مؤيديها كينيث والتز[٣٣] وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن [٣٤] وروبرت تاكر وجورج مودلسكي . وهؤلاء تخطو كثيرا سابقيهم من الواقعيين التقليديين التجريبية المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف Atomistic Empiricism من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهة وبعبارة أكثر دقة أنها تحاول تغيير السياسة الخارجية إلى مواد العلوم الاجتماعية .

كانت إستراتيجية والتز الأساسية للمحافظة على الواقعية في وجه تحدي المذهب التعددي هي تقييد نطاق الواقعية كنظرية أولا . في حين أن مورغانثو كان يعد " النظرية " مصطلحا فضفاضا على الرغم من إشارته المتكررة إلى قوانين السياسة وما شابه ذلك ، فإن والتز يرى أن النظرية قد عرفت بدقة بالغة في فصله الأول وذلك بعبارات مستقاة من تفكير كارل بوبر Karl Popper بشأن الطريقة العلمية كما تعكسها عدسة النظرية الاقتصادية الحديثة [٣٥] .

وسع والتز مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية ، وحاول الربط بين قوة الدولة ، وامتلاك عناصر مثل المساحة ، والموقع الجغرافي ، والموارد المادية والطبيعية ، والسكان ، ودرجة النمو الاقتصادي ، والتطور العسكري ، والاستقرار السياسي والكفاءة [٣٦] .

يمكن تمييز النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية ، الواحدة عن الأخرى ، على أساس الظاهرة أو المتغير التابع الذي تحاول كل منها تفسيره . وتسعى نظرية السياسات الدولية لشرح الأحداث الدولية . وإذ تأثر كينيث والتز باستمرار العنف وتوازنات القوى فيما بين الدول – وهو ما يراه كنتائج منتظمة للحياة الدولية – فقد عمد والتز إلى صياغة مثل هذه النظرية . غير أنه في تعليلها للأحداث الدولية، لا تستطيع نظرية السياسة الدولية تفسير دوافع الأمم . وإنما ينبغي عليها بدلا من ذلك تقديم افتراضات بشأنها. ويقابل ذلك، أن نظرية السياسة الدولية تفسر لماذا يكون للدول المختلفة، أو الدولة نفسها في لحظات تاريخية مختلفة، نوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي[٣٧] .

إن نظرية السياسة الدولية تلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الأمة – البحث عن حلفاء ، ومحاولات ضم المستعمرات – ولكنها لا تستطيع تعليل نتائج هذه الجهود . وتعتمد نتمالات نجاحها على السياق الذي تحدث فيه ، خاصة أهداف الدول الأخرى وقدراتها . ولتفسير نتائج التفاعلات الدولية – الاستعمار وتكوين التحالفات – يتعين على المرء الرجوع إلى نظرية السياسة الدولية . ولهذا فإنه ، في الوقت الذي ربما تنبأت فيه نظرية والتز لتوازن القوى بانقسام صيني سوفيتي وبتقارب صيني أمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإن نظرية السياسة الخارجية وحدها كانت هي القادرة على تفسير : لماذا انتظرت الولايات المتحدة والصين الشعبية أكثر من عشرين عاما لمحاولة تحقيق هذه المصالحة[٣٨] .

إن جميع النظريات تخلق افتراضات معينة ، ويفترض جراهام أليسون ، على سبيل المثال، أن البيروقراطيات تصوغ السياسات التي تدفع قدما مصالحها وميزانياتها . وإزاء هذه النزعة للبيروقراطية ، فإنه يفسر السياسة الخارجية للأمة كمحصلة الدفع والجذب فيما بين الهيئات . وفي الوقت نفسه ، تفسر نظرية السياسة البيروقراطية لماذا تتبنى البيروقراطيات المختلفة سياسات مختلفة ، لتخلق افتراضات بشأن أولويات صانعي القرار ، وتفسير نظرية صنع القرار هذه التفضيلات المختلفة ، وعادة ما تخلق بعض الافتراضات المتعلقة بالمعرفة . وتندرج تفسيرات سياسة ودرو ولسون الخارجية ، التي تكمن جذورها في تعليله السيكولوجي وحساباته لدوافع تيودور روزفلت الإمبريالية التي تؤكد عنصريته ، تحت نظريتين من هذه النظريات[٣٩].

وينبغي ألا تختلط أسباب هذه الفروق فيما بين هذه النظريات بالاختلافات فيما بين " مستويات التحليل " . فالنظريات يمكن تمييزها بمتغيرها التابع ، ولكن مستويات التحليل تتميز دائما بسبب الظاهرة ، أو المتغير المستقل . وحيثما يحدد المرء المتغير المستقل – سواء على المستوى الدولي أو القومي

أو البيروقراطي أو مستوى صنع القرار – يتقرر مستوى التحليل . فوالتز ، على سبيل المثال ، يجد السبب وراء نمط النتائج الدولية المرصودة كامن في بناء النظام الدولي . وهكذا فإن نظريته بشأن السياسة الدولية تطبق أيضا على المستوى الدولي [٤٠].

تكمن القوة الكبرى للواقعية ، خاصة بعد إعادة صياغتها من جانب والتز ، في أنها بتأكيدها على النظام العام للعلل والنتائج ، تعمل كنظرية تقليدية للنظام الدولي . وحقيقة الأمر أن نظريات السياسة الدولية التي تفسر النتائج بدون الرجوع إلى الأسباب العامة ، وهو ما ينقده والتز بوصفه " اختزالا " عادة ما تكون نظريات للسياسة الخارجية بالغت في دعواها التفسيرية . ويدعي لينين على سبيل المثال أحيانا أن الرأسمالية تسبب الاستعمار والحرب . وفي أحيان أخرى ، يحاج بأن الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمة إلى الإمبريالية ، وأن المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدي هذه النزعات إلى الحرب . وبطبيعة الحال ، فإن التغيير في أهداف السياسة الخارجية لعدد كبير من الدول ستنتج عنه أنماط متغيرة من النتائج ، كما يوحي ريتشارد روسيكرانس بقوله إن " الدول التجارية " مسالمة ، ولكن ذلك لا يجعل من حجة روسيكرانس نظرية للسياسة الدولية[٤١] .

وكما يوضح والتز، فإنه " نظرا لأن المستويات القومية والدولية متصلة ، فإن النظريات من النوعين (السياسة الدولية والسياسة الخارجية) إذا كانت جيدة ، تخبرنا عن بعض الأشياء ، ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأشياء ، تخبرنا عن السلوك والمحصلات على الجانبين " [٤٢] .

فاهتمام والتز ينصب على إنتاج نظرية وضعية وليس معيارية ، والنظرية الوضعية تعني طرح مقولات مترابطة ومتصلة تشبه القوانين، ويمكن أن نستخلص منها فرضيات يمكن اختبارها مع أنه يعترف أن الاختبار يميل إلى أن يكون عملية انطباعية في العلاقات الدولية أكثر مما عليه في العلوم الأساسية[٤٣] .

على أنه على الرغم من هذا التعريف الأول ، فإن والتز لا يكتفي بتقييد نوع النظرية التي يطرحها، بل إنه يقيد أيضا نطاقها على نحو حاسم . فهدفه إنتاج نظرية لـ " النظام الدولي " وليس سردا عاما لجميع جوانب العلاقات الدولية . وهذا يمكنه من أن ينظر بشيء من الاعتدال إلى كثير من التغييرات التي وصفها التعدديون ، لأنها لا تتصدى لطبيعة النظام الدولي بهذا المعنى ، بل إلى جوانب من وحداته المكونة فحسب [٤٤] .

المواقف التي ينادي بها بشدة بالغة هي أنه لا يمكن فهم النظام الدولي إلا عبر نظريات منظمة ذات طابع شمولي Systemic . فمحاولة فهم النظام من خلال نظريات تركز على صفات الوحدات التي يتكون منها النظام تنطوي على ارتكاب خطيئة الاختزالية Reductionism [٤٥] .

من هذا المنطلق ، يتحدد الهيكل السياسي عند والتز بما يلي : مبدؤه الترتيبي ، توصيف الوظائف بين الوحدات ، توزيع القدرات . وهكذا وفقا لصيغة والتز ، يتميز الهيكل السياسي الداخلي بترتيب هرمي قائم على السلطة ، وتوصيف وظائف الوحدات المتميزة (التنفيذية والتشريعية... الخ) . وتوزيع قدرات بين المجموعات والمؤسسات. وتبعا لوالتز، يتميز النظام السياسي الدولي بالنظام الفوضوي للدول ذات السيادة، وحدا أدنى من التمايز الوظيفي بين الفاعلين، وتوزيع القدرات بين الدول [٤٦] .

وكما أظهر والتز ، فإن أهمية الهيكل هي أن الجهات الفاعلة " المختلفة التجاور والائتلاف تتصرف بشكل مختلف وتعطي نتائج مختلفة في التفاعل". ويرجع ذلك إلى أن الهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيدة على الفاعلين . وسواء أكان الهيكل نظاما سوقيا أم سياسيا ، فإنه يؤثر على السلوك بمكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أخرى. ومن خلال التنظيم الاجتماعي للفاعلين والتنافس فيما بينهم، توجه الهياكل سلوك الفاعلين في النظام. لذا فإن الهيكل يؤثر على نتيجة السلوك بصرف النظر عن نيات الفاعلين أنفسهم ودوافعهم[٤٧] .

وهذا يعني أن والتز أضاف بعدا جديدا في التحليل الواقعي من خلال التركيز لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية . فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة ، والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي. أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية ، كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص ، وتضع القيود على سلوك الدول [٤٨] .

يحاول والتز في كتابه " نظرية السياسة الدولية " أن يصوغ نظرية سياسية ويوضح أسسها ، على الرغم من معرفته أنه لا يوجد هناك نص متفق عليه على مفهوم النظرية ، وأن معنى توازن القوى نفسه هو موضع مناقشة . من هذا المنطلق ، يتسائل والتز ما إذا كان من الوهم محاولة إزالة الالتباس الذي يحيط هذه الفكرة . وقد أدت محاولته هذه إلى إنشاء نموذج لتوازن القوى [٤٩] .

أن والتز يوفر أفضل انموذج لتوازن القوى التنافسي أو القائم على التضاد ، فإن منطق بحثه يوحي بإمكانية نشوء توازن قوى توافقي . في هذا المجال أنه يلمح إلى بروز نظام أحادي القطب . ولذلك فإن عدم الإسهاب في بحث مسألة أحادية القطب هو من نقاط الضعف الأساسية في نظرية السياسة الدولية . إن والتز كان أول باحث منظر في مجال السياسة الدولية الذي ذهب إلى القول " إن

المقاربة البنيوية هي وحدها ما يرسي الأساس اللازم لنظرية مناسبة في السياسة الدولية . ويعد أن أبرز مثال لصحة النظرية البنيوبة هو الاقتصاد ، ويكرر والتز مرارا شرحه للأسباب التي تدعوه للاعتقاد أن الاقتصاديين قد نجحوا تماما في تطوير النظريات ، لا بل أنه يبين أيضا لماذا يمكنه الاستناد إلى النظريات الاقتصادية لإنشاء نموذج لتوازن القوى [٥٠] .

ويستند والتز إلى نظريات الاقتصاد الجزئي ، فهو يشبه النظام الدولي بالسوق ، ويميز بين التغير داخل بنية النظام الدولي (أي تغير وحداته) . وتغير بنية النظام الدولي ذاتها . فتغير هذه البنية هو تغير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها . وهكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ، لم تتغير بنية الاتحاد السوفيتي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون ، وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية . إن هذا التحول أثر إيجابيا في الاستقرار والسلم الدوليين ، لأن نظام القطبية الثنائية يقود إليهما أكثر من نظام تعدد الأقطاب [٥١] .

سعى والتز مستفيدا من نظرية احتكار القلة إلى إثبات أن الاحتكار الثنائي أو الهياكل ثنائية القطب هي الأكثر استقرارا ، وأورد كدليل على ذلك متانة المواجهة المعاصرة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعلل والتز أن الغموض وسوء الحساب يسببان الحرب ، وتكمن ميزة النظام الثنائي القطب في "اعتماد الطرفين على النفس ، ووضوح المخاطر ، واليقين بشأن من يواجهها : هذه هي خصائص سياسة القوى العظمى في العالم ثنائي القطب " [٥٢] .

وأشار والتز إلى أن الخطر الملازم للنظام المتعدد الأقطاب هو سوء الحساب : إن تسلسل الأحداث الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ عندما كان هناك خمس دول كبرى نشأ عن سلسلة من سوء الحسابات التي أدت إلى فقدان القوى الكبرى السيطرة على أفعال القوى الصغرى التي أصبحت القوى الكبرى شديدة الاعتماد عليها [٥٣] .

من جهة أخرى ، أقر والتز بأن الخطر الملازم للنظام ثنائي القطب هو إفراط إحدى القوتين العظميين في رد الفعل على الأحداث (مثل التدخل الأمريكي في فيتنام ، وهي منطقة ليست ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة) . واستدل والتز على أنه ليس هناك هيكل يضمن الاستقرار . هناك معضلة واحدة: "ما الأسوأ سوء الحساب أم الإفراط في رد الفعل ؟ من المرجح أن يسمح سوء الحساب بوقوع سلسلة من الأحداث التي تهدد بحدث تغيير في التوازن وتوصل القوتين إلى الحرب.. والإفراط في رد الفعل هو الشر الأهون لأنه يكلف المال فحسب وخوض حروب محدودة [٥٤] .

من ناحية أخرى ، يقول والتز بأن الأنظمة الثنائية القطب أكثر استقرارا وأقل تعرضا للتحولات المفاجئة من الهياكل المتعددة الأقطاب . ومن الإسهامات المفيدة جدا في تحليله إلى أن "

كثيرا من التشكيك بشأن مزايا ثنائية القطب تنشأ عن التفكير في أن النظام يكون ثنائي القطب إذا تشكلت كتلتان داخل عالم متعدد الأقطاب " [٥٥] .

وتبعا لذلك ، يرى والتز أن هناك ثلاثة مستويات لتحليل ظواهر العلاقات الدولية :-[٥٦]

الأول هو مستوى الأفراد صناع القرار ، من حيث ماهية الآثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار السياسي واتخاذه . والثاني هو مستوى البناء السياسي المحلي . والثالث مستوى النظام الدولي ، وما هو تأثير اختلاف توزيع القدرات بين الدول ، ووجودها في عالم فوضوي ، وتأثير ذلك في سلوكها الخارجي وطريقة تعاملها مع باقي الوحدات الدولية الأخرى .

من هذا المنطلق، فإن الواقعية الجديدة عند والتز تقوم على الافتراضات الخمس الآتية:[٥٧]

١ – إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية . بسبب احتكارها حق استخدام القنوات القتالية بشكل قانوني .

٢ – إن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام تراتبي . ويعزى السبب في ذلك ، كون أن الدول هي أعلى سلطة موجودة داخل النظام ، فلا يوجد طرف أعلى سلطة منها .

٣- إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها. ن هذا المنطلق ، فإنها تسعى جاهدا الحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه ، ووضع ذلك في مقدمة أولوياتها .

٤ – إن الدول لا تثق في بعضها البعض ، ولا يمكن إحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الأخرى ، فلبعض الدول نيات شريرة ، ولبعضها الآخر نيات سليمة ، إلا أن ذلك لا يمكن التأكد من هذه النيات بصورة قاطعة ، بسبب تغيرها الكبير ، تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها . فمن الممكن أن تكون نيات إحدى الدول سليمة في حقبة من الزمن ، وشريرة في حقبة أخرى ، والعكس صحيح .

٥ – إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك وهي بالتالي فاعل عقلاني (Instrumentally Rational) ، ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق ، مع معلومات منقوصة ، حيث تكون لأعدائها فرص لإخفاء نياتهم الحقيقية عنها .

وفي هذا الشأن ، يقدم لنا روبرت غيلبن ثلاثة قيود على مقولة والتز فيما يخص استقرار النظام ثنائي القطب ، والتي تتركز في الآتي : – [58]

أولا : افترض والتز أن لكلا القوتين العظميين دافعا لليقظة والمحافظة على التوازن الثنائي . وعلى الرغم من صحة هذه المقولة ، فإنها قد لا تحدث ، بل إن إحدى القوتين قد لا تؤدي دورها الضروري في التوازن الثنائي . وقد كانت الحال كذلك عندما فشلت إسبارطة في وقف نمو قوة أثينا . فعند إحصاء

ستعدادات الأثينية للحرب ، اتهم حلفاء إسبارطة الكورنثيون إسبارطة بعدم منع التوسع الأثيني والسماح بتحول توازن القوى لمصلحة أثينا .

ثانيا : القيد الثاني يتعلق بمعنى الاستقرار. لقد كان والتز محقا في القول بأن الأنظمة المتعددة الأقطاب لتي تتكون من دول متساوية القوى تقريبا غير مستقرة لأنها تميل جدا إلى العنف (مثل نظام الدول المدينية اليونانية قبل ظهور الاحتكار الثنائي الإسبارطي الأثيني) . غير أن هناك معنى آخر للاستقرار، انعدام الاستقرار، أي الميل في نظام ما في ظل مجموعة معينة من الشروط لأن تحدث أسباب صغيرة نسبيا تأثيرات كبيرة غير متناسبة . ومن أكثر الأمثلة التي تساق على مثل هذا التوازن الذي يلازمه عدم الاستقرار البيضة المتوازنة على أحد طرفيها يمكن أن تؤدي نسمة صغيرة إلى سقوطها . وبهذا المعنى الأخير يمكن القول إن الهيكل ثنائي القطبية أكثر عدم استقرار من الهيكل المتعدد الأقطاب . فإذا اضطرب التوازن الدقيق بين القوتين العظميين بحدوث تغيير ثانوي قد تكون النتائج أعظم مما يكون عليه الحال في نظام متعدد الأقطاب . وهذا هو فرط رد الفعل الذي أشار والتز إلى أنه يميز الهياكل ثنائية القطب .

ثالثا: القيد الثالث للتحليل يتعلق باستنتاجاته المستمدة من نظرية احتكار القلة . فقد كتب والتز متحديا حكمة علماء السياسة التقليدية المتعلقة بقوة استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب .

علماء السياسة الذين يستمدون استنتاجاتهم من خصائص الدول بطيئين في تقدير العملية (التوافق الأمير كي الروسي) . وقد عرف الاقتصاديون منذ زمن طويل أن مرور الوقت يجعل التعايش السلمي بين المتنافسين الكبيرين سهلا . فيعتاد أحدها على الآخر ، ويتعلم كل منهما كيف يفسر تحركات الآخر وكيف يتكيف معها أو يواجهها . وكما عبر عن ذلك أوليفر ويليامسون: "نقود الخبرة دون غموض إلى مستوى أعلى من التمسك" بالاتفاقيات المجزأة والممارسات المتفق عليها. وهكذا تجري عملية تعلم،وتتطور قواعد اللعبة المفهومة ما يسهل السيطرة على المنافسة الثنائية وإدارتها.

يقول والتز Waltz : " إن نظرية السياسة الدولية ، مثل تاريخها موضوعة بحيث تأخذ في الاعتبار القوى الكبرى في أي مدة معينة . هذا هو الأسلوب الشائع بين علماء السياسة والمؤرخين . إلا أن الأسلوب السائد لا يكشف السبب الكامن وراء تلك العادة . ويتابع قائلا : " إن الوحدات الأقوى هي التي تعد مسرح العمل للآخرين ولها هي نفسها [59] .

ذ نهاية السبعينات ، عند نشر " نظرية السياسة الدولية " ظهر خط هجوم آخر من المنظرين والمحللين الذين يوافقون على (ما يعده البنائيون) انحياز والتز المادي إنما يصرون ، مع ذلك على أن النظرية لا تصمد أمام البحث التجريبي أو التدقيق المنطقي . . ويرى هؤلاء النقاد أن مؤيدي هذه

النظرية ، بدلا من تقبل مثل هذا النقد والتخلي عن نظرية توازن القوى ، راحوا يحاولون إنقاذها بإضافة سمات مرتجلة بهدف تطويق الصعوبات التي يثيرها معارضوها . فمثلا بين والت (Walt) وجود الاختلاف بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد ، وأكد أن هذه النظرية الأخيرة تتضمن فكرة القوة ، لكنها تدمجها ، فضلا عن الجغرافية والقدرات والنوايا العدوانية ، في مفهوم التهديد الأشمل . .

يقول إن نظرية توازن القوى تتنبأ بأن الدول تتحالف في وجه الدولة الأخطر تهديدا .ومن خطوة أهم أطلقها[60] Schroederتطور موقف مفاده أنه نظرا لأن نظرية والتز تفترظ مسبقا أن الدول هي وحدات تستفيد استفادة قصوى من الأمن ، فيستتبع ذلك منطقيا أنها تحبذ المحافظة على الأوضاع القائمة . لكن ذلك الافتراض بحسب Schweller يغفل وجود دول تعديلية وأهميتها في النظام الدولي . . فإذا ما أخذت هذه الدول بعين الاعتبار ، يصبح الانحياز إلى الطرف الأقوى ، وليس التوازن ، هو الإستراتيجية السائدة في أي نظام دولي فوضوي ، وذلك مناقض لنظرية والتز ، وقد استنتج Vasquez بعد استعراضه مثل هذه الأدلة وتطبيق مقاربة نظرية النظرية التي طورها Lakates أنه قد توافر ما يكفي من الأدلة ، التي جمعها الواقعيون أنفسهم ، لإثبات أن نظرية والتز قد أضحت برنامج بحث متراجعا بدلا من أن يكون متطورا . وفي هذا المجال أشار Goddard and Nexon إلى أن مقاربة والتز قد تأثرت عميقا بالنظرية الاجتماعية المنسوبة إلى التفكير الوظيفي البنيوي . نتيجة لذلك ، انتقد غودارد ونيكسون افتراض ويندت بأن مقاربة والتز تفتقر إلى أي أساس مبني على النظرية الاجتماعية [61] .

ساس موقف البنائين هو أن الواقعيين مثل والتز لا يمكنهم بكل بساطة ، الإدعاء بأنهم وحدهم أصحاب بعض المفاهيم الرئيسة مثل القوة أو الجزم القاطع بأنه يمكن تعريف القوة بسهولة على المستوى المادي . فهدف البنائين إذا هو إيجاد وسيلة لمقاربة القوة بحيث لا يتمكن الواقعيون من السطو ا وتقطع الطريق على كونها ذات شكل مادي . وهم يؤكدون أن تلك الخطوة ضرورية لأنه بالاستناد إلى البراهين الثابتة منذ مدة طويلة في هذا المجال ، يتضح من خلال التمحيص والتدقيق ، أن مقاربة الواقعيين أو الماديين غير ثابتة . وذلك لأن القوة في الجوهر تتشكل من أفكار وليس من قوى مادية، ويوافق البنائيون على أنه بالرغم من إمكانية وجود نظريات مفيدة تستند تفسيراتها إلى ما يعرف أحيانا بالقوى المادية " العمياء " ، فإنها لا تشمل نظريات تستند إلى القوة . ويقول Wendt إنه على رغم أن منظري فقهاء العلاقات الدولية قد أهملوا بشكل عام المدى الذي تبلغه الأفكار في تشكيل " القاعدة المادية " للسياسة الدولية ، تظل المسألة هامة جدا " ووثيقة الصلة بإمكانيات التحول في النظام الدولي " . ويؤكد البنائيون في معرض الدفاع عن وجهة نظرهم ، أن نظريات الواقعيين

تستند إلى مفهوم مادي غير متماسك عن القوة ويجب أن يستعاض عنه بمفهوم مثالي ، أو أن تلك النظريات تقوم على " افتراضات بنائية مكبوتة حول محتوى الأفكار وتوزيعها " [62] .

والزعم بعدم تماسك التصور المادي للقوة يستند إلى آراء راسخة في هذا المجال تفيد على أن المفهوم المركب للقوة غير قابل للقياس . ويرى البنائيون أن ذلك يشكل عقبة كأداء بالنسبة للواقعيين ، ذلك أن ثبات نظريتهم يفترض أن تكون القوة قابلة للقياس وأن تكون لها دور مماثل لدور المال في نظرية المنفعة . وسبب ذلك هو أن الواقعيين ، كما يلاحظ يربطون القوة بالقدرات مما " يعني المقدرة على التحكم بالنتائج " ، وذلك يوفر مؤشرا لتصنيف اللاعبين الدوليين . وتكثر المشاكل أمام الواقعيين لهم يقرون دائما بوجود أكثر من مقياس واحد للقوة . لكن إذا كان في القوة مكونات عديدة فيمكن التساؤل عما إذا كانت مكونات القوة المختلفة تعمل في مجالات متعددة . فهل للقوة سكرية أي قيمة مؤثرة في مجال الاقتصاد ؟ وهل للقوة الاقتصادية أي تأثير في المجال العسكري ؟ وإذا كان الجواب عن السؤالين بالإيجاب ، فإن ذلك يعني أن القوة قابلة للتبادل ، مثل المال . لكن المتعارف عليه بشكل عام هو أن القوة غير قابلة للتبادل ، لذلك يصبح من الضروري ، كما ذكر كيسنجر ، أن يعين المجال الذي تمارس فيه الدولة قوتها . وإذا كانت القوة غير قابلة للتبادل يتعذر عندها إيجاد مقياس مركب للقوة ، مثلا بإضافة القدرات العسكرية إلى القدرات الاقتصادية . والسبب نفسه يمكن القول إن من الخطأ إعطاء أي مجال امتيازا على المجالات الأخرى ، كأن نفترض مثلا أن ما يهم حقا في السياسة الدولية هو القوة العسكرية ، لذا يستنتج Baldwin أنه " قد آن الأوان لندرك أن فكرة بنية قوة دولية شاملة واحدة غير مرتبطة بأي منطقة أو مشكلة محددة هي فكرة تقوم على أساس مفهوم للقوة خال عمليا من أي معني " . ويوافق Guzzini على : " أنه لا توجد حجة مقنعة بوجود مفهوم " مجمل " للقوة كما تتطلب نظريات " توازن القوى". وهنا لابد من الإشارة من أن Guzzini انتقد بشكل صارم وشامل، تفكير الواقعيين حول القوة ، بصورة عامة ، ومفهوم والتز عن القوة البنيوية ، على وجه الخصوص [63].

وفائدة الابتعاد عن أي مفهوم سلوكي للقوة هي التخلص من التساؤل مثلا عما إذا كان الفيتناميون قد مارسوا القوة على الولايات المتحدة إبان حرب فيتنام . فمن وجهة نظر والتز ، كانت هزيمة الولايات المتحدة نتيجة لعوامل معقدة لا تعد ولا تحصى . لكن كانت الولايات المتحدة ، بوجه الإجمال ، تأثير كبير على فيتنام ، في حين أن تأثير فيتنام على الولايات المتحدة كان أقل أهمية بدرجات . أي أن حركة دفع القوة كانت في اتجاه واحد [64] .

وخطوة والتز الثالثة هي في غاية الأهمية بالنسبة لتصوره البنيوي للقوة ، وهو في الأساس امتداد للخطوتين السابقتين . وهو لا يكتفي فقط بالافتراض أنه يمكن حساب مقدار القوة لدى أي من الدول ، بل يفترض أيضا أن هذا التقدير يتوقف حتما على مقدار القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام . وهذا يعني أنه كلما ازداد عدد الدول في النظام لابد أن يتدنى مستوى القوة التي تملكها كل دولة . ولا داعي طبعا للافتراض أن القوى الكبرى في النظام لديها جميعا مقدار القوة نفسه ، لكن ما يريد والتز التشديد عليه هو أن القوة التي تملكها أي دولة تتحدد بنيويا على ضوء القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام . وبالتالي فإن مقدار قوة أي دولة لا يمكن التعبير عنه إلا في صورة نسبة مئوية من مقدار القوة الإجمالي الكائن داخل النظام . وهكذا إذا زادت القوة لدى دولة ما فإن قوة الدول الأخرى ستنقص بالضرورة بمقدار متناسب . ويتطابق انتقال والتز من صياغة مفهوم سلوكي للقوة إلى مفهوم بنيوي ، مع التغيير الذي يطرأ على المعنى عند ربط القوة مجازيا بتوازن القوى . لكن لأن المنظرين والممارسين ، يبحثون عادة تطورات السياسة الدولية على ضوء توازن القوى ، فإن ذلك يدل ، فضلا عن ذلك ، على أنه بغض النظر عن حجج البنائين ، من المتعارف عليه عموما أن بالإمكان قياس القوة ، لكن لا يكون لأي تقدير معنى إلا إذا كان مصبوبا في قالب بنيوي [65] .

والحق ، حين ألف والتز كتابه ، لم يعتقد أنه كانت هناك أي دولة ، مع احتمال استثناء أوربا ، لديها إمكانية تكوين دور عالمي لها في المستقبل القريب ، وكان يعني بالمستقبل القريب ما قبل قدوم الألفية الجديدة . وكان يظن آنذاك أن تمكن أوربا من ذلك يفترض أن يطور ما سيعرف فيما بعد بالاتحاد الأوربي قوته العسكرية وكفاءته السياسية . ومع أن والتز وافق على أن هذه التطورات كانت ممكنة ، فإنه لم يجد أي دولة تحاول تحدي المركز القيادي الذي تحتله الولايات المتحدة ، لذلك استنتج أن السؤال المطروح" ليس ما إذا كان بلد ثالث أو رابع يدخل دائرة القوى الكبرى في المستقبل المنظور، إنما السؤال هو: هل سيتمكن الإتحاد السوفيتي من الاستمرار؟". لو كان الجواب عن هذا السؤال هو أن الإتحاد السوفيتي غير قادر على الاستمرار ، إذا لكان الاستنتاج المترتب على تحليل والتز واضحا وضوح الشمس وهو أن الثنائية القطبية ستتراجع مفسحة المجال للأحادية القطبية [66]. ولكن والتز يقبل فكرة أن أي نظام ثلاثي الأقطاب هو أيضا متميز، إلا أنه يصنف ضمن النظام المتعدد الأقطاب[67].

ومع أن نظرية والتز تقول إن توازن القوى يعزز الثنائية القطبية والتعددية القطبية [68] على حد سواء ، فإن والتز يعرض تقديرات مختلفة جدا لكيفية عمل توازن القوى في هذين النظامين لأن هذا هو السبب الرئيس لوضع نظريته . ويؤكد Wendt أن نظرية الأنظمة " تشرح التغييرات عبر

الأنظمة وليس داخلها " . بل أن نظرية الأنظمة يمكنها فقط " أن تفسر استمرارية النظام وتتنبأ بها . ومن ناحية أخرى ، استطاع والتز بمقارنة هذين النظامين ومقابلتهما ، أن يعين مواقعهما ضمن سياقات تاريخية محددة . فالتعددية القطبية تحدد بنظام القوى الكبرى الأوربي ، وتناقش الثنائية القطبية في إطار العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة . وهدف والتز الأساس هو أن يظهر أن النظام الثنائي القطب يحتمل أن يدعم الاستقرار أكثر من النظام المتعدد الأقطاب لأن القيود البنيوية المتعلقة بالثنائية القطبية تنتج توازنا للقوى أكثر ثباتا مما تنتجه القيود المتعلقة بالتعددية القطبية [69] .

أكد والتز أن هناك فرقا استتباعيا بين أن يكون النظام المتعدد الأقطاب مكونا من ثلاثة أو أربعة أقطاب بدلا من ستة أو سبعة . ومن ناحية ثانية ، يشير أنه إذا نظرنا إلى المدة بين ١٧٠٠ – ١٩٣٥ ، لم يكن هناك ولا مرة أقل من خمس قوى كبرى تتفاعل . فتحليله للتعددية القطبية إذا ينطلق من افتراض وجود خمس قوى كبرى ، على الأقل ، وبالتالي فإن أي زيادة في العدد أكثر من هذا الحد لا تحدث أي فارق استتباعي لأن القيود البنيوية الرئيسة لا تتأثر أساسا بظهور أي قوة كبرى جديدة على المسرح الدولي [70] .

ومع أن زيادة عدد القوى الكبرى تؤدي برأي والتز إلى زيادة حدة عدم اليقين عما هي عليه ، فإنها لا تبدل القيود البنيوية الرئيسة التي تربطها بالفوضى المتعددة الأقطاب [71] . وتفترض هذه الظاهرة البنيوية في النظام الدولي أن يكون الاتكال على الذات بالضرورة هو مبدأ العمل بالنسبة للقوى الكبرى . ويستتبع هذه الفكرة عاملان هامان : أولهما لا بديل أمام كل قوة كبرى من أن تبذل بعضا من مساعيها ، لا في سبيل تعزيز مصلحتها الخاصة ، بل من أجل توفير وسائل حماية نفسها من الآخرين . والثاني هو أن القوى الكبرى مهيأة مسبقا لتجنب التعاون فيما بينها وتبني المواقف التنافسية . ويعرض والتز عددا من الأسباب التي تدفع القوى الكبرى لتفضيل العمل المنفرد بدلا من إقامة روابط دائمة للتعاون . فهي من ناحية تخشى أن يؤدي التعاون إلى الاعتماد على الغير ، لذلك تفضل السير في اتجاه الاكتفاء الذاتي أو الإقدام على " الهجمات الاستعمارية لتوسيع نطاق سيطرتها" . ومن ناحية أخرى ، تخشى القوى الكبرى أن توزع ثمار التعاون بشكل لا بلائمها .

وفي هذا المجال يقول Schweller : " إن والتز واقعي دفاعي" . إلا أنه يتجاهل موقف والتز الإجمالي بأن التعددية القطبية هي بحد ذاتها غير مستقرة "[72] .

هناك أسباب عديدة وراء نجاح كتاب والتز الموسوم ب " نظرية السياسة الدولية " من الممكن إيجازها في الآتي [73]: –

أولا : – على الرغم من أن توقيت نشره كان مصادفة نوعا ما ، فإن تطابق هذا التوقيت مع بداية مرحلة جديدة من الحرب الباردة أمن لطرحه الأساسي أن يظل محل جدال . كان دفاع والتز عن استمرارية سيطرة القوى العظمى ، بوصفها أفضل ضامن للنظام والاستقرار في السياسات العالمية حجة تقدم لإجابة العديدين ممن آمنوا بان حربا نووية قد تقع في أوربا نتيجة سباق التسلح النووي .

ثانيا : – على عكس الواقعيين الذين جاءوا بعد الحرب (أمثال كار ومورغنثو) ، ادعى والتز أنه أنجز ما يوازي " ثورة كوبرنكية " في دراسة السياسات العالمية بكشفه عن مشكلة في مستوى التحليل كان قد أماط اللثام عنها في الخمسينات .

ثالثا : – ادعى والتز أن كتابه هذا كان النظرية الأولى القابلة للدفاع عنها علميا حول موازين القوى في العلاقات الدولية .

وهناك سمات معينة للواقعية الجديدة ، يمكننا إيجازها في الأتي :– (74)

١– تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة ومن خلال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد أخفقت في إدراك وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول . وقدمت الواقعية الجديدة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط ألسببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء السيطرة أو اضمحلالها ، وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاضمحلال .

٢– تتميز الواقعية الجديدة بمفهوم الدولتية Statism من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح . تبعا لذلك فإن الدولة هي العامل الفاعل الرئيس ، ومذهب نظام الدولة هو المصطلح الذي يطلق على فكرة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب ، الأولوية القصوى لزعماء الدولة هي ضمان بقاء دولتهم ، والعون الثاني (الاعتماد على النفس) هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية . وهذه العناصر الثلاثة تشكل زوايا المثلث " الواقعي " . والدولتية هي صلب النظرية الواقعية ، وهذا ينطوي على مفهومين : أولهما أن الدولة هي العنصر الفاعل الأبرز وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة الدولية جميعا ذات أهمية أقل . وثانيهما ، أن سيادة الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل ، يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه (75) .

ولإدخال هذه المبادئ إلى حيز الواقع العملي، كتب Kenneth N . Waltz في نهاية عام ١٩٩٣ قائلا : ((من أمنياتي الرئيسة هي إبراز السياسة الداخلية الأمريكية ، واهماكها في

الشئون الدولية ، وهذا يعني بعدم إقرارنا بسياسة الانعزال ، حيث أصبحت متعذرة التطبيق ، ووقفت أمام الأقطار الأخرى وعلى المدى البعيد لمعالجة مشاكلها وأخطائها)) . وفي هذا المعنى ، يقول Charles Kegley: ((وأني لمدرك تماما ، أنه في حالة عودة العالم إلى نظام القطبية المتعدد مرة ثانية فإن الواقعية بحاجة إلى من يدافع عنها)).[78]

غياب التهديدات الخطيرة على الأمن الأمريكي ، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، وانتقال النظام السياسي الدولي إلى نظام القطب الواحد ، أعطى للولايات المتحدة نطاقا واسعا في خيارات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية . والمثال على هذه الخيارات يتركز في الآتي : أنه عند انهيار يوغسلافيا وتفككها إلى دول ، وتخلي الولايات المتحدة ، تحرك السيناتور Robert Dole كي يجعل من الخطر البوسني ، موضوعا من موضوعات الانتخابات الرئاسية ، وجعل من ذلك ، ليس عملية البحث عن أمن الولايات المتحدة ولكن الدفاع عن الوضع القيادي لها في أوربا . وبهذا المعنى أن نشوء السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، ناتج ليس من خلال الأمن الخارجي ، وإنما جاء من ضغط السياسة الداخلية والطموح القومي.[79]

وهذا يعني ، أنه مع زوال الإتحاد السوفيتي ، ليس بعيدا أن تواجه الولايات المتحدة تهديد قوة عظمى لأمنها ، وفي هذا المجال ، يقول الجنرال كولين باول عندما كان رئيسا لهيئة الأركان العامة : ((لم يكن لي شيطان ، ولم يكن لي أعداء سوى الصغار : كاسترو وكم سونك)) . [80]

من هذا المنطلق ، برزت فئة جديدة في الولايات المتحدة ، وفي إطار الواقعية الجديدة بالإمكان تسميتها "تركيا الفتاة" التي أصبحت لها رؤية متباينة وبصورة واضحة "لأمريكا" والعالم. وفي هذا المعنى يقول كروثامر: "مع سقوط الشيوعية، يجب أن يصبح الارتقاء بالديمقراطية محك السياسة الخارجية الأيدلوجية الجديدة". وقد عزز هذا الرأي واتنبيريغ عندما قال : " بوصفنا القوة العظمى الأخيرة ، علينا أن نحاول تشكيل التطور ... علينا ألا نكون لاعبين سلبيين ... أن الدولة الأولى ستكون في المستقبل الدولة الأكثر نجاحاً في تشكيل الثقافة الديمقراطية العالمية ".[81]

والحق ، أن الواقعية الجديدة ، تعد غارقة في التعميم وهي بصدد المواقف الإيديولوجية، كونها تبغي الحفاظ على الأوضاع الراهنة في البنية الهرمية للعلاقات الدولية ، وبهذا يمكن وصفها بأنها تدخل في إطار النظرية المحافظة والتي تدور أساساً على نظام توازن القوى الثنائي ، وهذا يعني ، أنها تروم الإبقاء على تصنيفات القوى العظمى والتي تؤكد على ظاهرة الاستقرار ، وأبعاد النظام الدولي من حالة الفوضى التي تكتنف به بسبب غياب مجموعة من القيم والقواعد الأخلاقية العالمية . بعبارة أكثر دقة ، أنه يتوجب على القوى الضعيفة الإقرار والاعتراف بأهمية القوى العظمى في العلاقات الدولية ،

حيث أن موضوعات الحرب والسلم ليس من واجباتها ، وعليه ينبغي على هذه الدول الرضوخ بسياسة القوى العظمى[82] .

أن العيب الرئيس لنظرية والتز يكمن في ترجمتها الفقيرة بشأن مستوى النظام إلى نظرية للسياسة الخارجية . ويشرح والتز كيف أن توازنات القوى سوف تتكون ضد سلوك إي دولة امتدادا من المحاولة الأدنى لضمان البقاء إلى المحاولة الأقصى للتوسع . وهو يوحي بأن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين : التحول الاجتماعي والمنافسة والانتقاء. ويقود التحول الاجتماعي الدول إلى أن ح أكثر تشابها ، أي غير مختلفة وظيفيا ، بينما تولد المنافسة والانتقاء نظاما دوليا يتفوق أداء بعض الأمم فيه على أداء غيرها . وتفترض نظرية والتز أن سلوك الدولة يقع تقريبا من النهاية الأدنى للمجال الطيفي لوالتز . وطبقا لتفسير والتز لعملية التحول الاجتماعي ، فإن جميع الدول تدرك الدروس نفسها من التاريخ، إن الموازنات تواجه المعتدين، وأن تكاليف التوسع سرعان ما تفوق العوائد، وأن المدافعين تتوافر لهم غالبا ميزة وهذا يتجنب الجميع أي شيء أكثر من الحد الأدنى للأمن. ولكن لنظرية تسيء تفسير الطريقة التي يؤثر بها بناء النظام الدولي على قرارات الدول. ولا يعني مفهوم التحول الاجتماعي لوالتز أن النظام الدولي يعلم الدول حكمة الواقعية الدفاعية [83].

وكتابات والتز نفسه مضطربة ومتناقضة حول هذه القضايا . إنه يستشهد دائما بمثال الربح الأقصى كخط مواز لسلوك الدولة . غير أنه يختار مساواة سلوك الحد الأقصى للربح ليس بالحد الأقصى للنفوذ وإنما ببقاء الدولة [84] .

وقد خلط والتز آثار النظام الدولي على الدول بالدروس التي اعتقدوا بأن على الدول أن تتعلمها من تطبيق هذا النظام . ولكن الدروس تتكشف على حقب طويلة من الزمن وهي ذاتية إلى حد كبير . وخارج نطاق الضرورات الملحة للبقاء التي يفرضها النظام على الدولة ، كان لهذه الدروس التاريخية طويلة الأمد بنية خاصة . وقد أوضح الكثيرون من دارسي التاريخ الدولي أن الأمم نادرا ما تتعلم أي درس من أحداث محددة ، وأن ما تتعلمه أمة لا يماثل على الإطلاق ما تتعلمه الأخرى ، وأن كل دولة تطبق تلك الدروس بطريقة مختلفة [85] .

من ناحية أخرى ، نرى أن نموذج والتز Waltz يتجاهل المناظرات حول وجود الهرمية في النظام الدولي ، فهذا الأنموذج إنما يفتقر إلى بحث ما إذا كان يجب وصف حلف واشو في إطار الهرمية [86] .

من هذا المنطلق ، يمكننا إبراز نقاط الخلاف بين الواقعية التقليدية والجديدة في الآتي[87]: –

١ – أن هانس مورغنثو ومؤيدوه يفسرون السياسة الدولية من خلال النظر في مواقف وتفاعلات الدول في النظام . وفي ضوء هذه النظرة ، تم تفسير قرار باكستان والهند بإجراء تجارب نووية في آب ١٩٩٨ بوساطة النظر إلى تاثير القادة العسكريين في كلا الدولتين واستمرار الاختلافات المعقدة بسبب التقارب الجغرافي بينهما . كل هذه التفسيرات هي وحدة أو قاعدة للتحليل . في مقابل ذلك ، نجد أن الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا ينكرون أهمية التفسيرات على مستوى الوحدة ، لكنهم يعتقدون أن تاثيرات البنية يجب أن تكون أكثر اعتبارا في التحليل . ووفقا لولتز ، تحدد البنية بوساطة السمة الأساسية للنظام الدولي وهي الفوضى وتوزيع القدرات عبر الوحدات التي هي الدول . كذلك يفترض ولتز أنه ليس هناك تباين في الوظيفة بين الوحدات المختلفة ، بحيث تصوغ بنية النظام الدولي كل خيارات السياسة الخارجية . وفي ضوء هذه القاعدة النظرية ، فإن التفسير الأفضل للتجارب النووية للهند وباكستان سوف يكون ضمن مضامين فوضوية النظام أو إضعاف السلطة المركزية في تعزيز اللوائح وتحقيق التنظيم في النظام . ففي النظام التنافسي ، تخلق هذه الحالة الحاجة إلى الأسلحة من أجل البقاء . فضلا عن أن النظام الفوضوي ، تميل الدول نحو ممارسة أكثر للتأثير من خلال امتلاكها للقوة.

٢ – يكمن الاختلاف الثاني بين الواقعيين التقليديين والجدد في نظرتهم للقوة . بالنسبة للواقعيين التقليديين ، القوة هي هدف في حد ذاتها ، بالرغم من أنهم يقرون بالعناصر المختلفة للقوة " مثلا ، الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا " ، إلا أن القوة العسكرية تعد العنصر الأكثر أهمية في قوة الدولة . أما بالنسبة للواقعية الجديدة ، فإنها لا تتفق مع هؤلاء الذين يرون ان القوة العسكرية هي أدة اساسية في إدارة الدولة . فقد بينت النزاعات الأخيرة في البلقان وروسيا الاتحادية والشرق الأوسط وإفريقيا ، أن العديد من القادة مازالو يعتقدون أن بإمكانهم حل الاختلافات بوساطة القوة. إلا أن الواقعيين الجدد يعدون القوة هي أكثر من تراكمية في الموارد العسكرية والقدرة على استخدام هذه القوة في الإكراه والتحكم في الدول الأخرى العضو في النظام الدولي . إذ يرى ولتز والواقعيون الجدد الآخرون في القوة كمجموعة من القدارات المركبة للدولة . وبالتالي تتمايز الدول في النظام بوساطة قوتها وليس بوساطة وظيفتها . وتعطي القوة مكانة للدولة أو موقعا في النظام الدولي ، الذي بدوره يحدد سلوك الدولة ودورها في السياسة الدولية . فخلال الحرب الباردة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي متموقعتان كقوتين عظميين ، بحيث أدى مثل هذا التموقع إلى تفسير التشابه في سلوكهما . كما يساعد توزيع القوة في تفسير بنية النظام الدولي ، ما دامت تبحث عن تحقيق موقعها أو مكانتها في النظام الدولي . ؟ أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قد قلبا ميزان القوى ، وأدى

ذلك إلى زيادة الشك وعدم الاستقرار في النظام الدولي . وعندئذ ، يلتقي والتز مع الواقعيين التقليديين عندما يقول أن الآلية المركزية للاستقرار في النظام الدولي هي توازن القوى . بحيث أن إعادة تحديد كيد على أهمية قوة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وتدخلاتهما في الأزمات عبر العالم ، يكمن أن يكونا مؤشرا على بحث القوى العظمى الحالية عن الاستقرار في النظام الدولي . في الوقت نفسه ، يتحدى والتز الليبراليين الجدد المؤسساتيين الذين يعتقدون بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية إدارة عملية العولمة بوساطة بناء المؤسسات الدولية الفعالة فحسب ، إنه يرى أن فعاليتها تتوقف على تأييد القوى العظمى .

٣ – الاختلاف الثالث بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة . من منظور ستيفن لامي هو أن رؤية كل طرف للدول هي قائمة على حالة الفوضى ، ولكن هناك اختلاف بين الطرفين حول تحديد معنى الفوضى وطبيعة تاثيرها على سلوك الدول . بالنسبة للواقعيين التقليديين ، الفوضى هي حالة النظام ، والدول تتصرف إزاءها وفقا لحجمها وموقعها وسياستها الداخلية ونوعية القيادة فيها . أما بالنسبة لنظرائهم من الواقعيين الجدد ، فإنهم يرون أن الفوضى تحدد أو تعرف النظام الدولي . وكل الدول هي ت متشابهة وظيفيا ، مما يعني أن كل الدول تختبر الدوافع نفسها المطروحة من قبل الفوضى وتكافح من أجل تحقيق موقعها في النظام الدولي . كما يفسر الواقعيون الجدد الاختلافات في السياسة بوساطة الاختلافات في القوة أو في القدرات . فكل من بلجيكا والصين الشعبية تقران بأن أحد دوافع الفوضى هو الحاجة إلى الأمن لحماية مصالحهما الوطنية ، والقادة في هاتين الدولتين يمكن أن يختارا طرقا سياسية مختلفة لإنجاز هذا الأمن . وبالتالي، الدول الصغيرة كبلجيكا – مع محدودية مواردها – ترد على الفوضى المنتجة للمأزق الأمني بوساطة المشاركة في التحالفات العسكرية وأخذ الدور النشط في المنظمات الجهوية والدولية كالاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، والبحث عن التحكم في سباق التسلح . أما الصين الشعبية – القوة العظمى والبلد الكبير – من المحتمل ان تتجه نحو استراتيجية أحادية لزيادة قوتها العسكرية من أجل تامين حماية وتأمين مصالحها ، انطلاقا من مقدرات قدرتها الكامنة .

ورغم تأثر كثير من دارسي العلاقات الدولية بنظرية والتز البنيوية ، فإنها أحدثت انشقاقا بارزا في المدرسة الواقعية . فدراسة مقولات أنصار المدرسة الواقعية الآن تشير إلى أن الأساس النظري الذي يتفقون عليه أقل بكثير مما يدعيه دعاتها ، ويتصور نقادها على السواء ، بل يزداد ضآلة أيضا مع كل افتراض أو طرح جديد يقترحه أحد المنتسبين بحق أو غير حق إلى المدرسة الواقعية ، حتى افترق

الواقعيون إلى فرق كثيرة . بعد انقضاء أكثر من عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة ظهرت وانتشرت أطروحات وشعارات واقعية جديدة يذكرها جلين .

ورغم تأثر كثير من دارسي العلاقات الدولية بنظرية والتز البنيوية ، فإنها أحدثت انشقاقا بارزا في المدرسة الواقعية . فدراسة مقولات أنصار المدرسة الواقعية الآن تشير إلى أن الأساس النظري الذي يتفقون عليه أقل بكثير مما يدعيه دعاتها ، ويتصور نقادها على السواء ، بل يزداد ضآلة أيضا مع كل افتراض أو طرح جديد يقترحه أحد المنتسبين بحق أو غير حق إلى المدرسة الواقعية ، حتى افترق الواقعيون إلى فرق كثيرة . بعد انقضاء أكثر من عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة ظهرت وانتشرت أطروحات وشعارات واقعية جديدة يذكرها جلين سنايدر Glenn H. Snyder " هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها " واقعية بنيوية"، وهناك نحو ثلاثة أنواع من " الواقعية الهجومية" ، وعدة أشكال من " الواقعية الدفاعية" ، فضلا عن نظريات " واقعية تقليدية حديثة" " ومشروطة " و " خاصة " و "معممة " [88] .

ولاشك في أن هذا التعدد في النظريات الواقعية يعكس ثراء المدرسة الواقعية ، وحيوية النقاش بين أنصارها ، ولكنه يعكس أيضا محاولاتهم الحثيثة والمتعجلة لمعالجة النقائص الكثيرة التي تبدت في نظرياتهم عن العلاقات الدولية ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة [89] .

الخاتمة

يتضح مما تقدم، أن المدرسة الواقعية الجديدة، تؤكد على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات ، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل، وأصبحت مادية ملموسة وإكراهية بدرجة أقل .

وحتى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بإيمانه العميق بسياسة توازن القوى التقليدي، جادل في عام ١٩٧٥ قائلا:" بأننا ندخل الآن عصرا جديدا. أن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى... لقد غدونا نعيش الآن في عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الإنسانية " .

ويمكننا أن نستخلص بعض النتائج حول دراستنا للمدرسة الواقعية الجديدة ، منها : أنها تؤدي في نظر بعض الباحثين الغربيين إلى الإقلال من حدة الصراع بين الدول ، بسبب أن الدول قد تتردد في إقحام نفسها في الصراع ، خوفا من تجميد أرصدتها الخارجية أو توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية .

إن أولوية الاقتصاد على الجانب الحربي ، كانت هي السبب الرئيس في فوز الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ، الذي أشار في برنامجه الانتخابي على تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على مشاكلها الداخلية ، حيث عاب على سلفه كيفية اعتمادهم على القضايا الخارجية .

ومن هنا ، كانت هناك اقتراحات في داخل الإدارة الأمريكية ، تؤكد على إيجاد " مجلس أمن اقتصادي " من أجل تقوية الحرب الاقتصادية .

المصادر:

١. الدكتور محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ص ك .

٢. الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني ، دراسة نظرية ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٨٧.

٣. جيمس دورتي – روبرت بلستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٥٩ .

٤. يقول كارن إي . سميث ، أن المنهج الواقعي ، ساد في نظرية العلاقات الدولية وبين صانعي القرار السياسي العمليين خلال الحرب الباردة . راجع : كارن إي – سميث ومارغوت لايت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

5. **Peter Hough , Understanding Global Security , Routledge Taylor & Francis Group , London & New ,York , 2005 , Charles W. Kegley, W.Jr. Eugene R .Wittkopf , World Politics Trend &Transformation , Fifth Edition , St . martins Press New York , 1995 , pp. 22-23.**

ج . أ تونكين ، القانون الدولي العام ، ترجمة أحمد رضا ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٢١ – ٢٢٢ . وأنطو نيا فيليكس ، كوندي قصة نجاح كوندوليزا رايس ، ترجمة سعيد الحسنية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٩.

Conway W . , Henderson, International Relations Conflict & Cooperation at The Turn of the 21 Century New York , 1998 , pp.23-24.

٦. الدكتور نظام بركات ، ، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل ، ١٩٦٣ – ١٩٨٣ ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٣ ، ص٢٩ . و. و**Henderson, Op.Cit., pp .23-24**.

٧. جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٩ – ٢٣٠ .

٨. فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٢٨ . وجيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ – ٦٢ . وجون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

٩. جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ – ٦٢ . يشير هوبز ، " إن الإنسان لايمكنه تحمل حالة انعدام الأمن حينما تكون هي الوضع الطبيعي السائد ، حتى إنه ليقبل الطغيان ، ولكنه لا يقبل أن يعيش في ظل ظروف من الفوضى . بيد أن فوضى الحياة الدولية لا تدفع الدولة بالمثل إلى قبول وجود مستبد عالمي ، وذلك لأن الدولة تأوي الإنسان في كنفها ، وتخفف من شعوره بانعدام الأمن . راجع فريد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ . ودايفد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية ن ترجمة رائد القافون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٥ – ١٩١ ، ٢٩١ – ٢٩٩ .

١٠. جون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

١١. Kegley , Op. Cit.,P22 .

١٢. جيمس دورتي ، بالستغراف ، روبرت ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١-٦٢ . قارن مع الدكتور حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١٦ . وجون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

- في هذا المجال يقول جون مياشيمير الأستاذ في جامعة شيكاغو " العلاقات الدولية هي ليست في حالة حرب مستمرة ولكنها في حالة تنافس أمني قاسي). والحق ، أن مقالة مياشمير ، تنطوي على معلومات مفيدة ، ففي " العودة إلى المستقبل : عدم الاستقرار في أوربا بعد الحرب الباردة " Back to the Future : Instability in Europe after the Cold War يتصور مير شايمر عودة ظهور أنماط ما قبل عام ١٩١٤ في أوربا ، قائلاً : " إن إحدى طرق السيطرة على هذه العملية تكون من خلال مساعدة ألمانيا على أن تصبح دولة نووية " . راجع : كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ . و Jentleson , Bruce W. ,American Foreign Policy The Dynamics of Coice in the 21 St Century , Printed in the United States of America , 2000 ,p. 11 .

١٣. جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

ولد نيبور (١٨٩٢ – ١٩٧١) في رايت سيتي في ميسوري ، كان ابنا لأحد المهاجرين الألمان ، كان أبوه قسيسا متمرسا لاهوتيا في المجتمع الكنسي الإنجيلي الألماني . لقد كان " جوستاف نيبور " هو الدور ألأنموذجي لدى نيبور وأخيه إتش ريتشارد نفسه أحد علماء اللاهوت الأساسيين في القرن العشرين .

تلقى نيبور تعليمه المبكر في كلية " إلمهرست " المدرسة المذهبية السائدة الصاعدة في شيكاغو ، والتحق ب " مدرسة يال اللاهوتية " في سنة ١٩١٣ . وحصل على وظيفته الأولى والوحيدة كراع للأبرشية في كنيسة " بيثيل " الإنجيلية في " ديترويت " . وانطلق في الدفاع عن قضية الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، متشوقا إلى أن يثبت ولاءاته الأمريكية في مجتمع المهاجرين الألمان الذي اختلطت فيه المشاعر بشكل حقيقي فيما يخص الصراع .

كان نيبور متأثرا جدا بكارل ماركس ، وفي قصته التقليدية " الرجل الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي " Moral Man and Immoral Society " (التي كان يقرؤها كل من جون إف كيندي وتشي غيفارا في الوقت نفسه) وثق موارد تحقق هذه النقطة في أمريكا القرن العشرين .

لقد غربل نيبور أفكار ماركس غربلة جيدة ودقيقة ، حيث شهد أنه كان محقا بشأن " المصالح الطبقية " ، ولكنه كان مخطئا في دفاعه عن " هندسة المجتمع " .

وقد سبق كتاب نيبور في تلك النقطة الأخيرة ، كتاب كارل ريموند بوبر (١٩٠٢ – ١٩٢٤ ، فيلسوف بريطاني من أصل نمساوي) ، (هذا على الرغم ، من أنه لا يوجد دليل على أن بوبر قرأ نيبور) ، وأعطى قضية " الهندسة الاجتماعية " غطاء لاهوتيا لم يعطه إياها بوبر . إن الاعتقاد بأننا يمكننا أن نتغلب بالحيلة والمراوغة على قلب الإنسان في مواجهة تذمراته وصيحات غضبه غير المجددة ، وأن نحقق له السعادة الأرضية " الجنة الأرضية " " عبر تجديد المؤسسات الاجتماعية ، تجاوز لحقيقة أن هذه الجنة هي أولا وقبل كل شي ء قضية باطنية (تتحقق في داخل الإنسان) . أقل قليلا من الإسكاتون Eschaton أي نهاية التاريخ ، وصولها إلى العالم سيكون بمقدار وصولها إلى قلوب الناس . وهذا لا يناقض أهمية العمل الاجتماعي .

كان نيبور ناشطا فعالا جدا . ولأجل معارضة " الجبهة المتحدة " بعد الحرب العالمية الثانية انضم مع " إيلينور روزفلت " (١٨٨٤ – ١٩٦٢) ناشطة أمريكية ودبلوماسية ، وزوجة فرانكلين روزفلت ، ليؤسس " أمريكيون لأجل العمل الديمقراطي " . ولكنه لا يصر على أنه إذا كان لابد لمثل هذا العمل من أن يكون مثمرا ، فينبغي أن يتقدم حتى يصل إلى درجة أن يفهم أنه " لم يكن هناك مطلقا حرب لم تكن في البداية حربا داخلية كما تقول الشاعرة الأمريكية ماريان مور . راجع : د . هوستن سميث ، لماذا الدين

ضرورة حتمية ؟ مصير الروح الإنسانية في عصر الإلحاد ، ترجمة سعد رستم ، دار الجسور الثقافية ن حلب ، سوريا ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٨ – ٢١٩ .

وبمرور الوقت ، غادر " نيبور " " ديترويت " ليصبح أستاذا للأخلاق المسيحية في " الإكليريكية اللاهوتية المتحدة " في نيويورك ، وبدأ نيبور في تطوير فلسفة سياسية ناضجة . وعلى الرغم من أنه عد نفسه ليبراليا ، فإنه كان تقريبا ناقدا ليبراليا ، كما كان ناقدا للنزعة المحافظة . وفي العشرينات والثلاثينات ، انغمس في مختلف قضايا الجناح اليساري ، وبكونه مسالما اشتراكيا ، فقد انتقد " الصفقة الجديدة " لفرانكلين دي روزفلت " بوصفها خدعة مصممة لإنقاذ الرأسمالية من سقوطها المحتم . لكن حتى بكونه رئيس " زمالة المسيحيين الاشتراكيين " ، فإن نيبور كثيرا ما انتقد ليس فقط التكتيكات ، بل كذلك السياسات الاشتراكية بالمثل . وأوضحت دراسته في الديمقراطية " أطفال النور وأطفال الظلام " تطوره المنفصل عن الماركسية .

إن النغمة الساخرة في عمل نيبور تتجلى أفضل ما تكون في أشهر أقواله المشهورة : " إن قدرة الإنسان على العدالة تجعل الديمقراطية ممكنة ، أما قدرته على الظلم تجعل الديمقراطية ضرورة " . راجع : روبرت بنيويك ، فيليب جرين ، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين ، ترجمة مصطفى محمود ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧٢ – ٣٧٣ .

١٤. المصدر نفسه ، ص٦٣ . قارن مع : الدكتور ريمون حداد ، العلاقات الدولية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٥٩ – ١٦٠ .

بذلت الكنيسة الكاثوليكية جهوداً كبيرة منذ القرون الوسطى بعدم استخدام القوة أو على الأقل التقليل من أهميتها . ومن الممكن الإشارة إلى هنا ، إلى نظرية الحرب العادلة التي تبنها توماس الأكويني في القرن التاسع عشر التي أشارت إلى أن استخدام القوة لا بد أن يخضع إلى شروط ثلاثة هي :– عدالة الأساس القانوني ، عدالة القضية ، سلامة القصد . عادت البابوية من جديد تنادي الكفاح من اجل السلام . وفي هذا المجال وجه البابا بنوا الخامس عشر في عام ١٩١٧ إلى المتحاربين (دعوى أشار فيه العمل من أجل السلام) . راجع مارسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٥–٢٦.

١٥. ينتقد نيبور ما يعده توجها تاريخيا في الولايات المتحدة إزاء السياسة الخارجية ، ويرى أن الأمريكيين غير متنبهين لدافع القوة في السياسات الدولية بسبب حقبة العزلة الطويلة التي عاشها المجتمع الأمريكي بعيدا عن الصراع على القوة مع الدول الأخرى . راجع : جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف . مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .

١٦. مادلين اولبرايت بالاشتراك مع بيل ودوورد ، الجبروت والجبار تأملات في السلطة ، والدين ، والشؤون الدولية ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٧ .

١٧. المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ –٢٥٨ .

١٨. جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣ .

هناك كُتاب آخرون ، رفضوا المثالية ، وحاولوا أحياء المنهج الواقعي في السياسة الخارجية ، ومن أشهر هؤلاء : فردريك شومان ونيقولاس سبيكمان . وقد أكدا على أهمية توازن القوى وذلك للحد من السياسات التوسعية . وهنا ينبغي أن نشير على مدى تأكيد شومان على أهمية عامل البقاء في السياسة الدولية ، في حين يؤكد سبيكمان على دور العامل الجيوسياسي في تقرير السياسات الخارجية . راجع : الدكتور ريمون حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٩– ١٦٠ .

١٩. جيمي كارتر ، قيمنا المهددة : أزمة أمريكا الأخلاقية ، ترجمة : حسام الدين خضور ، (بلا) ، ص ٥٩ – ٦٠ .

٢٠. المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

٢١. المصدر نفسه ، ص ٥٩ – ٦٠ .

٢٢. جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ .

٢٣. المصدر نفسه ، ص٦٥–٦٦.

٢٤. هانز مورجانثو ألماني– يهودي الأصل ، أمريكي الجنسية . هاجر إلى الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين ، ونشر سلسلة من الكتب في عقدي الأربعينات والخمسينات وهو من كبار أساتذة القانون وعلم السياسة . عمل في

المحاماة منذ عام ١٩٢٧ ، وكان رئيساً لمحكمة العمل في فرانكفورت في ألمانيا ، وصل إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٧ ثم أصبح مستشاراً في وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٤٩ ، ومحاضراً في كليتي الحربية والطيران في الولايات المتحدة للاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو ، وله مؤلفات عدة في هذا المجال لعل أهمها كتابه " العلم وسياسات القوة " ، و" دفاعاً عن المصلحة القومية " ، و " السياسة بين الصراع من أجل السلطان والسلام " وهو كتاب أصبح الكتاب الجامعي المعتمد حول" العلاقات الدولية " طيلة جيل أو أكثر . وقد صدر منه طبعات عدة . أمضى الوقت الأطول من حياته الأكاديمية في جامعة شيكاغو " ١٩٤٣ – ١٩٧١ " . وبعد تقاعده ، علم في سيتي كولدج أوف نيوروك " ١٩٦٨ – ١٩٧٥ " وفي نيوسكول للأبحاث الاجتماعية في نيويورك " ١٩٧٥ – ١٩٨٠ " . راجع : هانز . جي مورجانثو ، السياسة بين الصراعات من أجل السلطان والسلام ، ج١ ، ترجمة خيري حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،(بلا) ، ص٨ . وجيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ . وكريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ – ٣٦،٤٤ . ومارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ – ٧٥ . وروبرت بنيويك ، وفيليب جرين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٣ – ٣٦٥ . و :

Holesti , k . J . , The Concept Of Power in the Study Of International Relation, pp . 89 – 90 .

وقد اكتشف مورجانثو السياسة الدولية من خلال عده للدول الكبيرة ومسؤولياتها الدولية المتنامية بعد الحرب العالمية الثانية . راجع : ريموند حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٢ .

هناك صعوبات أمام الباحثين لتقديم تعريف لمفهوم القوة ، أن القوة في الرياضيات تعبير فني يعني الناتج المتحصل من ضرب الرقم باستمرار في نفسه ، أما في الفيزياء فالقوة تعني معدل انتقال الطاقة في عمل إحدى المكائن مثلاً ، أما في العلاقات الإنسانية فان القوة ينظر إليها في العادة بوصفها عقلانية لا شيئا يمتلكه المرء ، ولكن تعني القدرة على أحداث الإثارة المرغوب فيها ، فالقوة بالذات لا تمارس على الطبيعة أو على مادة أو على الذات ، وان تمارس على عقول وأموال الآخرين .

وهنا لا بد أن نميز بين العلاقات التي تحتوي على عنصر القمع وتلك التي لا تحتوي عليه ، بل قد يكون من الأفضل قبول ما يذهب إليه الأستاذ سبرت الأبعاد العسكرية للقوة وتقصر على تلك الأمور التي لها علاقة باستخدام مفهوم العنف . أما الجوانب الأخرى للقوة التي لا تحتوي عنصر القمع فيمكن أن نسميها النفوذ . راجع :

Frankel, Joseph , International Relations , Second Edition , Oxford University Press , 1969 , P . 77 .

أما كارل دويتش فانه يعرف القوة بأنها : " القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات " . في حين يرى فردريك شومان ، أنه في نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية ، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها .

٢٥. راجع :جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ . و

Dutsch , Karl , The Analysis of International Relations , Englewood Prentice-Hall , 1968 و p. 23 .

والقوة عند نيكولاس سبيكمان هي في النهاية ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء أو الإكراه . أما مور جانثو فانه عرفها :" بأنها إمكانية شخص ما في الهيمنة على تصرفات وتفكير شخص آخر" . يعرف أرنولد وولفرز القوة "بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل مالا تريد ". أما ريموند آرون فيصفها على أنها " القدرة على الفعل أو الصنع أو التدمير " . راجع :

Morgenthau , Hans , Politics a Mong Nations , Alfred Knopf Publishers , 3rd Edition New York mm 1960 , pp . 9 – 10 . Niculae Tabarcia و "Power Relations between Realism and Neo – Realism in Hans Morgenthaus and Kenneth Waltzs Vision " Strategic Impact , No . 4 , April , 2009 .

٢٦. قارن مع تونكين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٣ . وجيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ،

٢٧. مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ وروبرت د . كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة د . أحمد ظاهر ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، الأردن ، (بلا) ، ص ٢٨٥ .

أما روبرت دال فانه يرى في القوة بأنها "القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها أو بمعنى آخر أن قدرة أ على دفع ب للقيام بالعمل س احتمال قيام ب بالعمل س بغض النظر عما فعله أ. والحقيقة فان دارسي السياسات الخارجية لم يحاولوا تطبيقها في دراستهم ، وربما السبب وراء ذلك في صعوبة تحديد ما الذي كان يجب ان يفعله في غياب محاولة أ دفعه للقيام بالعمل س وبعبارة أكثر دقة : " أنها قدرة أعلى على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيل أو رغباته ". وهذا يعني أن روبرت دال في تحليله لمصطلح القوة ، يشير إلى التعريف الشائع للنفوذ أو التأثير . راجع: الدكتور لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي والدكتور محمد السيد سليم ، مطابع الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩، ص ٢٤٠ . و جوزيف س . ناي الابن ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة الدكتور أحمد أمين الجمل ، ومجدي كامل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ن ٢٠٠٠ ، ص٨٢ . وجوزيف س. ناي، ج . ر ، حتمية القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية ، ترجمة عبد القادر عثمان ، مركز الكتاب الأردني ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٧ ، وروبرت دال ، التحليل السياسي الحديث ، ط٥ ، ترجمة د. علاء أبو زيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٣ ، ص٤٨. والدكتور نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٤٣ – ٤٤ . و Robert Dahl , " The Concept of power " , Behavioral science , Vol . 2 , July 1957, P . 202 .

إن التعريف السلوكي للقوة يكون مفيدا للمحللين والمؤرخين الذين يعملون الكثير من قوتهم في إعادة بناء الماضي ، ولكنه يبدو شيئا سريع الزوال بالنسبة لسياسيين والقادة العمليين . فيما أن القدرة على التحكم بالآخرين غالبا ما تكون مصحوبة بامتلاك موارد معينة ، لذلك فإن القادة السياسيين غالبا ما يعرفون القوة بأنها امتلاك الموارد . وهذه الموارد تتضمن من بين أشياء أخرى السكان والأرض والموارد الطبيعية والحجم الاقتصادي والقوات المسلحة والاستقرار السياسي . ومن مزايا هذا التعريف أنه يجعل القوة تبدو شيئا ملموسا وقابلا للقياس ويكن التنبؤ به أكثر مما يسمح به التعريف السلوكي . وبهذا المعنى فإن القوة تعني امتلاك أوراق اللعب الرابحة في لعبة " البوكر " الدولية . والقاعدة الأساسية في هذه اللعبة هي أنه إذا ظهر لك أن الأوراق التي بيد خصمك تستطيع أن تهزم أي شيء لديك ، فإنك تستسلم . وهذا يعني أنه إذا كنت تعرف بأنك ستخسر الحرب ، فإنك لا تبدأها .

ويعد تحويل القوة من المشاكل الأساسية عندما نفكر بالقوة بمعنى الموارد . فبعض البلدان أكثر مهارة من البلدان الأخرى في تحويل مواردها إلى نفوذ فعال ، تماما مثلما أن بعض لاعبي الورق الماهرين يمكن أن يربحوا على الرغم من ضعف أوراقهم . ويعني تحويل القوة ، القدرة على تحويل القوة الكامنة ، مقيمة بالموارد ، إلى قوة متحققة ، مقيمة بالسلوك المتغير للآخرين . وهكذا ، فإذا استطعنا معرفة مهارة بلد ما في تحويل القوة ، وإذا استطعنا معرفة ما يمتلكه من موارد القوة ، عندئذ نستطيع أن نتنبأ بالنتائج على نحو صحيح .

لقد ناقش بعض أساتذة السياسة الخارجية ، بأن مصادر القوة بشكل عام تتحرك بعيدا عن التوكيد على القوة العسكرية ، والفتوح التي ميزت العصور السابقة . ولو أجرينا تقويما للقوة العالمية الآن ، لوجدنا أن عوامل مثل التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي قد أصبحت أكثر أهمية ، في حين أن الجغرافيا والسكان والمواد الخام قد أصبحت أقل أهمية . ويرى كينيث

والتز بأن تحقيق نمو اقتصادي في الولايات المتحدة بنسبة ٥ % سنويا ولمدة ثلاث سنوات متتالية من شأنه أن يضيف للقوة الأمريكية وزنا أكبر مما يأتيها من تحالفها مع بريطانيا . أما ريتشارد روزكرينس فإنه يرى أنه منذ عام ١٩٤٥ أصبح العالم موزعا بين نظام إقليمي يتألف من دول ترى في القوة أرضا ومساحة ، وبين نظام تجاري نجده في تلك الدول التي ترى بأن الاكتفاء الذاتي هو وهم من الأوهام . ويقول روزكرينس بأنه في الأيام الماضية كان الاستيلاء على أراضي دولة أخرى بالقوة أرخص ثمنا من تطوير الجهاز الاقتصادي والتجاري المتقدم الذي نحتاجه الآن لاستخلاص الفائدة من التبادل التجاري مع هذه الدولة . راجع : جوزيف س . ناي ، ج . ر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ – ٣٠ .

من هذا المنطلق ، يمكننا أن نميز بين التأثير والقوة ، وتبعا ل" كيوبر " ، أن التأثير تتمثل في تغيير سلوك الآخرين بطريق الإقناع والمنطق أو الوجدان. أما القوة فهي التأثير على الآخرين بشكل قهري أوجبري غير طوعي ، فما يمارسه الواعظ أو الخطيب أو عالم الدين أو الأدب نوع من النفوذ أو التأثير يختلف عن القوة التي يمارسها رجل القضاء أو الحكام أو المديرون في أعمالهم .

أما " جولد همر " و " شلز" فأنهما يعرفان القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، وهما بهذا يقتربان كثيرا من تعريف داهل . ويذهب بلاو إلى أن القوة تتمثل في قدرة فرد أو جماعة على فرض إرادتها على آخرين ، مع القدرة على مواجهة ما يبدونه من مقاومة ، من خلال التهديد بتوقيع جزاءات معينة . ويعرف " كارك بك " و " جيمس مالوري " ، القوة بأنها قيام شخص بممارسة السيطرة – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – على بعض الأمور السياسية أو على عملية توزيع القيم ، بما يتفق مع اتجاهه المفضل . راجع : الدكتور نبيل السمالوطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ – ٤٦ .

أما روزيناو ، فأنه يعرف القوة بأنها:" تستعمل هنا بمعنى واسع جدا لتشمل المجال الكلي لتأثير الإنسان على زميله الإنسان ، أنها تتضمن كل من قدرته على فرض التأثير والفرض الفعلي لتأثيره وسيطرته على عقول وأفعال الناس الآخرين". راجع:

Rosenau , International Politics and Foreign Policy a Reader in Research and Theory , Op . Cit , p . 13

يرى ماكس فيبر ، في القوة بأنها " الإمكانية التي يمتلكها شخص ما وفي إطار العلاقات الاجتماعية ، في وضع يساعد على انجاز رغباته معه ، على الرغم من رفض ومقاومة الآخرين له " . راجع :

Weber , Max , The Theory of Social and Economic Organization , Translated by : A Henderson and Tacltt , Oxford University Press , New York , Second Edition , 1957 , p. 158 .

أما **Jentleson** فانه يعرفها: بأنها القدرة للتغلب على العقبات والفوز في النزاعات. ووصفها احد أساتذة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة بأنها" القدرة العامة للدولة المهيمنة على سلوك الآخرين"، ووفقاً لكتاب آخرين" بأنها المعيار الأكثر أهمية لمفهوم القوة هو الإمكانيات العسكرية. ولكن القوة تتضمن أيضاً عناصر غير ملموسة كالمصداقية أو كيف تفهم الدولة من قبل الآخرين في نظام العلاقات الدولية بأنها قادرة على استخدام قدراتها. والحق، تشير القوة في هذه الصياغات إلى الموارد المادية المتاحة للدولة، في حين تشير المصالح إلى أهداف الدولة أو أولياتها راجع: فريد زكريا ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨. و**Jentleson , Op. Cit.,p.12**

وهنا ينبغي أن نميز القوة عن النفوذ ، إذ يعرف الأخير بأنه : " هو علاقة بين فاعلين إذ تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيل ، أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل أخر أو أكثر " .

٢٨. راجع : المصدر نفسه ، ص٤٩ .

والنفوذ ، ليس هو الغاية في حد ذاته ومن ذاته . فالدول تملك أولويات تتباين في أغلب الأحيان ، وترجع مصادر هذه الأولويات إلى مجموعة أسباب على مستوى البيئة الداخلية . والنفوذ هو وسيلة الإنسان لانجاز أهدافه ، والدول هي الأخرى تعمل جاهدة إلى امتلاك القدرة من أجل إبراز أولياتها . راجع : فريد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

تجدر الإشارة في هذا المجال ، أن مفهوم سياسة القوة ، مفهوم تحدث عنه ميكافلي فضلاً عن ذلك ، فهناك فرع يتصل بالإستراتيجية وينبثق عن الميكافيلية مباشرة ، وهو الفرع الذي وضع كلوزفيتش أسسه وقواعده في القرن التاسع عشر ، عندما

قال أن الإستراتيجية العسكرية التي تهدف الى شل إرادة العدو من خلال استخدام العنف يستحيل فصلها عن الإستراتيجية السياسية . راجع : مارسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦ .

٢٩. في عام ١٩١٩ ، كان أنصار النزعة الدولية الليبرالية يعتقدون بأن ل " الشعب " مصلحة ورغبة حقيقيتين في السلام وأن من شأن الأنظمة الديمقراطية إذا أتيحت لها الفرصة ، أن تسمح لهذه المصالح والرغبات بأن تسود . فمن هذا المنطلق ، كان عدو السلام هو ذلك النوع من النظام العسكري والسلطوي، الفردي والمناهض للديمقراطية هو الذي يزعم بأنه سيطر على ألمانيا والنمسا _ هنغاريا وروسيا القيصرية عام ١٩١٤ . وقد نشأت بعض أزمات عقد الثلاثينات من جراء هذا النوع من الأنظمة – فالعسكرية اليابانية في منشوريا والصين و" الفرنكوية " **Francoism** نسبة إلى فرانكو في الحرب الأهلية الإسبانية ، تنطبق عليها الوصفة تماما . راجع : كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .

٣٠. للمزيد من التفاصيل راجع : الدكتور ريمون حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨ . وجيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ . و . **Hough , Op , Cit . , P 3**

٣١. كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

٣٢. إن التفسيرات التي جاء بها مورجانثو تؤكد على مدى دفاعه عن الأمر الواقع **Statu quo** مع الأخذ بنظر الاعتبار تبني معايير مطلقة في العلاقات الدولية ، وهذا الأمر يجمع أساساً بين الرؤية البيولوجية التي تطورت مع الداروينية التي تذهب إلى القول " بان صاحب الحق هو الأقوى " . راجع : المصدر نفسه ، ص١٦٨–١٦٩ .

٣٣. الدكتور إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص١٩– ٢٢ .

٣٤. الدكتور إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٦ ، ص٥٣ . وللمزيد من التفاصيل حول ذلك ، راجع : فريد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ – ٤٦ . وجيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

٣٥. مارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ – ٨١ .

ولد كينيث والتز في مدينة آن أربور في ولاية ميتشيغن في عام ١٩٢٤ ،لأبوين لم يكملا التعليم الثانوي . وأنهى شهادة الدراسات العليا بالإنسانيات من جامعة كولومبيا عام ١٩٥٠ ، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في عام ١٩٥٠ من جامعة كولومبيا في العام ١٩٥٧ . وهو من أحد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة كولومبيا ، ومن البارزين في حقل العلاقات الدولية . نشر أطروحته التي لقيت ترحيبا حارا في العام ذاته . لم تكن أطروحته **Man , the state and war** مجرد تمرين رائع في تاريخ الأفكار المتعلقة بالحروب بين الدول ، كانت تحوي أيضا بذور فكرة لم يطورها والتز سوى بعد مرور ربع قرن من الزمن . ولقد كان والتز في خمسينات القرن العشرين سكرتير لجنة روكفلر الأمريكية لدراسة " نظرية العلاقات الدولية التي تأسست عام ١٩٥٤ ، وكان واقعيا متمسكا بالأعراف ، من حيث التوجه ، وتقليديا من حيث الطريقة والأسلوب . ومن جهة أخرى ، فإن " نظرية السياسة الدولية " تمت بصلة إلى المذهب الواقعي من حيث الأسلوب وطريقة العرض ، أو إلى التمسك بالأعراف من حيث الحجج التي تسوقها . نشر كتابه في عام ١٩٧٩ تحت عنوان : " نظرية السياسة الدولية " **Theory of International Politics** ، انطلق والتز في كتابه هذا من إطار سوسيولوجي هو النظام الدولي وسماته البنيوية ليشرح ويفسر سلوكيات الدول . ولا يزال كتابه " الإنسان والدولة والحرب " **Man , the State and War** نقطة انطلاق للتفكير الحديث حول أسباب الحرب وهو في معظمه ، عمل في مجال نظرية السياسة الدولية ، صب في قالب تقليدي . حاول كينيث والتز ، ترجمة حالة " الفوضى " في النظام السياسي الدولي ، والقائمة على وجود وحدات دولية ، تتمتع بالسيادة ، مع عدم توفر نظام قانوني يستحوذ على الهيمنة عليها ، عند ذلك ، لا محالة من نشوب الحرب بين مثل هذه الوحدات . من المؤكد فيه ، أنه في ظروف تسود فيها حالة " الفوضى الدولية " فإن الوحدات الدولية تفقد مفهوم الانسجام التلقائي بينها ، في مثل هذه الحالة عندما تكون الدولة هي مخيرة في الحكم على طبيعة نواياها ، فإنها

لا محالة لها من استخدام القنوات القتالية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية في إي وقت تشائها . وقد وصل والتز إلى خلاصة تقول : " إن ظاهرة الحرب تحدث على مستويات صور ، تذهب الصورة الأولى إن الحرب تنشب بسبب طبيعة الدولة ، سواء أكانت دولة ديمقراطية أم دولة مستبدة . في حين تنظر الصورة الثانية إلى السياسة الدولية وإلى الحرب بكونهم مجالا سياسيا منفصلا يقع حسب الضغوط والمحددات التي يمارسها البناء الدولي للنظام ، وبموجب الاختلاف والتباين في توزيع القدرات بين الدول . وبالنتيجة فإن إي وحدة دولية ينبغي أن تكون مهيأة ، وعلى الدوام ، رد القوة بالقوة ، أو دفع فاتورة ضعفها . حصل والتز على جوائز علمية متعددة وعلى مستوى رفيع ، منها جائزة هاينز يولاو (Heinz Eulau) لأفضل مقالة ، عن الدراسة التي نشرها في مجلة American science في العام ١٩٩٠ والموسوم ب : "الخرافات النووية والحقائق السياسية " Nuclear Myths Political Relation) كما حصل في العام ١٩٩١ على جائزة الرئيس الأمريكي الراحل جيمس ماديسون الرفيعة المستوى تقديرا من الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية لإسهاماته العلمية المتميزة في مجال علم السياسة . تبوأ والتز عدة مناصب رفيعة المستوى في مجال العلوم السياسية ، في مقدمتها توليه منصب رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA)(١٩٨٧ – ١٩٨٨) وهو زميل في الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون . شغل والتز منصب أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة بيركلي (Berkeley) التي تعد واحدة من الجامعات البارزة في التاريخ العلمي ، وهو حاليا أستاذ غير متفرغ في جامعة كولومبيا . راجع: كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ . ومارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ . وأحمد محمد أبو زيد ، " كينيث والتز : خمسون عاما من العلاقات الدولية (١٩٥٩ – ٢٠٠٩) دراسة استكشافية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٧ ، بيروت صيف ٢٠١٠ ، ص ٩٥ – ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ . وناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ ، ص ٦٤ . والدكتور كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٩ ، ص٥٧ .

Keneeth N. Waltz , Man , The State & War , Athearetical Analysis N . Y : Colombia Unversity Press , 1959 , pp . 159 – 160

٣٦. روبرت جيلبن هو أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية، وأستاذ فخري في العلوم السياسة والسياسة الخارجية في كلية " ودرو ولسن " للعلاقات الدولية في جامعة " برينستون " يحمل لقب " أيزنهاور " للأستاذية . له مجموعة من المؤلفات ، في مقدمتها : قوة أمريكا والتعاون المتعدد الجنسيات (١٩٧٥ ، الحرب والتغير في السياسة العالمية(١٩٨١) ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ١٩٨٧. لجأ جلبن في كتابه ((الحرب والتغير في السياسة العالمية)) إلى منهج استقرائي منطلقا من نظرية الاختبار العقلاني ليحلل موقف الدول إنفرادا ، وبالتالي ليحدد من خلال ذلك السمات والتغيرات في النظام الدولي . استخدم جلبن النموذج لوضع نظرية التغيير الدوري في النظام الدوري ، وهي تتكون من خمسة أطروحات أساسية : ١ – يكون النظام الدولي في حال استقرار (أي في حال توازن) عندما لا تؤمن أي دولة فيه بفائدة تغيير النظام . ٢ – ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إن كانت الأرباح المتوقعة تفوق التكاليف المتوقعة . ٣ – ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عبر توسع جغرافي واقتصادي وسياسي حتى تصبح التكاليف الهامشية لأي تغيير إضافي مساوية للفوائد المتوقعة أو تفوقها . ٤ – متى تم التوصل إلى التوازن والفوائد الخاصة بأي تغيير مقبل أو بأي توسع ، تنزع التكاليف الاقتصادية الخاصة بالحفاظ على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكبر من سرعة تزايد المقدرة الاقتصادية على الحفاظ على هذا النظام القائم . ٥ – إن استعصى حل فقدان التوازن في النظام الدولي ، فإن النظام سيتغير وسينجم عنه توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة . راجع : الدكتور ناصيف يوسف حتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ . ولمزيد من التفاصيل حول الواقعية الجديدة راجع : الدكتور كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ –٦١ . ومارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ – ٢٥ ، ٩٣ – ٩٨ .

٣٧. كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ . وهيدلي بول ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ – ١٣ .

٣٨. ريهام مقبل ، " مركب القوة : عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية ، اتجاهات نظرية في العلاقات الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، عدد أبريل ٢٠١٢ ، ص ٧ . وجون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ،

ص ٢٤١ . وكارين أ . منغست وإيفان م . أريفوين ، مبادىء العلاقات الدولية ، ترجمة حسام الدين خضور ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ١١٦ – ١٢١ .

تجدر الإشارة في هذا المجال ، أن كار (E. H . Carr) أدخل بما يشبه عملية التطعيم ، أبعادا اقتصادية وأيديولوجية في صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون ، والتي يرون من خلالها أن بأس قوة الدولة يساوي حجم قوتها العسكرية . راجع : جون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

٣٩. فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

٤٠. المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

٤١. المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

٤٢. فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

٤٣. المصدر نفسه ، ص ٢٣ – ٢٤ .

٤٤. المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

٤٥. الدكتور كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

٤٦. الدكتور كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

٤٧. المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

٤٨. روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٩ ، ص ١١٢ – ١١٣ .

٤٩. المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

٥٠. أحمد علي سالم ، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟ " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠ .

٥١. كينيث ن. والتز، " نظرية السياسة الدولية " ، في ريتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج ، ترجمة هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٧.

٥٢. المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

٥٣. أحمد علي سالم ، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟ " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ – ١٢١ .

٥٤. روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ – ١١٧ .

٥٥. المصدر نفسه ، ص ١١٧. وراجع : إيان شابيرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ – ٢٠ .

٥٦. روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧ .

٥٧. روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

٥٨. أحمد محمد أبو زيد ، " كينيث والتز : خمسون عاما من العلاقات الدولية (١٩٥٩ – ٢٠٠٩) دراسة استكشافية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ . .

٥٩. روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

٦٠. روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ – ١٢٠ .

٦١. أحمد علي سالم ، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟ " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

٦٢. يعد شرويدر من المؤرخين الدبلوماسيين القلائل الذين اهتموا كثيرا بدراسة المنظرين في العلاقات الدولية . وقد أدى هجومه على والتز إلى مناقشات هامة . وقد كانت هذه المناقشة الثانية حول توازن القوى التي أثارها شرويدر ، وكانت هناك مناقشة حادة قبل ذلك ، حول المحاولات السلوكية لتفعيل المفهوم . راجع : روبرت غيلبن نفسه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

٦٣. المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

٦٤. روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ .

٦٥. روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ – ٢١٣ .

٦٦. المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

٦٧. روبرت غيلين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٦ .

٦٨. المصدر نفسه ، ص ٢٢ – ٢٣ .

لم تبدأ هذه القدرة بالتطور إلا في القرن الحادي والعشرين ، وكما ورد في صحيفة إيكونومست : " إذا كانت القدرة على وضع تصورات حول القوة هي الآن سمة إي سياسة خارجية مستقلة ، فيمكن القول إن الإتحاد السوفيتي سيصبح في نهاية الأمر ، أكثر دموية وجرأة وعزما " . لكن المقال يضيف أن : " السياسة الخارجية الأوربية لا تزال فتية جدا بحيث يتعذر الحكم عليها بناء على سجلها " . راجع : المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

٦٩. كنيث ن . والتز ، نظرية السياسة الدولية في ريتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج ، ترجمة هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٦ . وفريد زكريا ، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٣ – ٢٤ .

٧٠. تبنى الموقف ضد التعددية القطبية ، البنتاغون الأمريكي في وثيقة سرية أعدت من قبل بول ولفويتز في العام ١٩٩٢، وترى الدراسة " أنه يجب على الولايات المتحدة بذل جهد منسق من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري العالمي . أن مصلحة الولايات المتحدة تقضي بعدم العودة إلى الحقب السابقة حين كانت عدة قوى عسكرية يتوازن بعضها ضد بعض فيما كان يعد مناسبا للبنى الأمنية ، مع بقاء السلام الإقليمي ، أو حتى العالمي معلقا " . راجع : جون ج . ميرشايمر ، " مأساة سياسات القوى الكبرى " في ريتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج ، ترجمة هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٨ .

٧١. كينيث ن .والتز ، نظرية السياسة الدولية " ، في ريتشارد ليتل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ . ومارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

٧٢. كينيث ن .والتز ، نظرية السياسة الدولية " ، في ريتشارد ليتل ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠ .

٧٣. من وجهة نظر **Mearsheimer** لا يشير شويلر إلى الريب الكبير الذي تولده حالة الفوضى ، مما يجعل التمييز بين دول الوضع الراهن والدول التعديلية أمرا مستحيلا . لكن والتز لا يسير في هذا الاتجاه . راجع : المصدر نفسه ، ص٢٢٥ . وبحسب ميرشايمر يبدو أن والتز قد وقف موقفا معارضا يفيد بأن " الفوضى تشجع الدول على التصرف من منطلق دفاعي وصيانة توازن القوى بدلا من الإخلال به " .

تمتع مير شايمر بميزتين رئيستين ، أولهما أنه حدد نظريته في العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة ، وبالتالي كان في وضع يضمن المرونة الكافية لنظريته كي تستوعب الملامح الرئيسة للنظام الدولي الذي برز بعد سقوط الإتحاد السوفيتي . لكن ماهو أهم من ذلك ، من حيث بناء النظريات ، هو حقيقة أن ميرشايمر تمكن من التمعن في التطورات النظرية الكبرى التي حدثت في مجال العلاقات الدولية خلال ربع القرن الماضي . وبالرغم من التسليم الدائم بأن العالم الذي يواجهه صانعو القرار الدوليون كان معقدا للغاية ، فقد أصبح هناك إدراك متنام بأن على المنظرين أن يأخذوا هذا التعقيد بنظر الاعتبار ، وأكثر من ذلك هناك مشكلات فلسفية شائكة لابد من مواجهتها عند الحديث في أي واقع اجتماعي . وقد يكون **Wendt** من بين منظري العلاقات الدولية ، أكثر من عمل على طرح هذه المسائل الفلسفية ، مع أنه بعمله هذا لم يلق رضا الجميع . ولا يلقي ميرشايمر على هذه المسائل إلا نظرة سريعة ، لكن

لاشك بأن هدف النظرية هو بناء موقف خال من الثغرات لصالح المقاربة المادية لصياغة النظرية بحيث لا يحجم عنه البنائيون الاجتماعيون . وهو بذلك يعرض عن المقاربة التي اتبعها والتز في صياغة النظرية . فضلا عن ذلك ، يقر ميرشايمر في آخر مؤلفه " مأساة سياسات القوى الكبرى " ، بأن الممارسين قد لا يتقيدون بنظريته ، ويسلم بأن للولايات المتحدة ثقافة تنزع إلى معاداة الأفكار الواقعية ، وبالتالي إهمال نصائح الواقعيين .

ومما هو جدير بالإشارة أن ميرشايمر انتقد رأي عالم الاقتصاد ملتون فريدمان الذي قال : " إذا ازدادت أهمية النظرية قلت واقعية الافتراضات " . كما إنه يعارض موقف والتز Waltz . راجع : جون ج . ميرشايمر ، " مأساة سياسات القوى الكبرى " مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ – ٢٥٧ ، ٢٥٩ .

٧٤. جون ج . ميرشايمر ، " مأساة سياسات القوى الكبرى " في ريتشارد ليتل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

ميز بول بين توازن القوى العام وتوازنات القوى الإقليمية ، ثم قال إن توازن القوى العام أكثر أهمية . لكن ميرشايمر يقارب هذه المسألة من منظور يختلف كليا، ويرى أنه لا يوجد توازن قوى عام إلا إذا كان يعني وجود علاقة نظامية عامة بين توازنات القوى المحلية . راجع : المصدر نفسه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

٧٥. مارتن غريفيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

٧٦. دكتور ناصيف يوسف حتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣ . قارن مع : كريس براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٧٧. جون بيليس وستيف سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٨ ، ٢٤٩ .

إن مفهوم السلطة المطلقة من خلال الدولة يرجع أساسا إلى توماس هوبز ، حيث تحدث عنه باسم " المجموعة المجتمعة " والتي تكمن في شخص واحد ، تدعى دولة باللغة اللاتينية " سيفيتاس " . هذا هو جيل هذا اللفياثان الكبير أو بالأحرى هذا الإله الفاني– من وجهة نظر هوبز – الذي ندين له بالسلام والدفاع ، وهو أدنى رتبة من الله ، الله غير الفاني . وبموجب السلطة الممنوحة من كل فرد في الدولة ، يتمتع بقدرة وقوة مجتمعتين فيه ، إلى درجة أن الرعب الذي توحيان به ، قد يجعل إرادة الجميع تتأقلم في سبيل السلم في الداخل ، والتعاون حيال الأعداء في الخارج . في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي شخص واحد ، ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل ، نتيجة الاتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة ، بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع ، التي يعدها متلائمة مع سلمهم ومع دفاعهم المشترك .

هذا هو التحديد الهندسي للدولة : شخص اصطناعي يملك سلطة التصرف باسم الجميع . أما خصائص هذا الوجه للدولة ، فهي ثلاث : أولا ، يأتي الحاكم المطلق نتيجة اتفاقية ، بعدها ليس طرفا في العقد ، وأخيرا أن الأفراد مجتمعين ومنفردين ، مسئولين عن جميع أعماله (التي لا يعد أكثر من فاعل لها) . راجع : توماس هوبز ، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب ، كلمة ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ ، ص ١٨٠ .

يعاب على الدولتية (Statism) وجود عيوب فيها من حيث الأسس التجريبية ، التحديات التي تواجه سلطة الدولة من الأعلى ومن الأسفل والأسس المعيارية (Normative) أي عجز الدولة ذات السيادة عن التصدي للمشكلات العالمية كالمجاعات وتردي ظروف البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان . راجع : المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

78. Kenneth N . Weltz , "Structural Realism After The Cold War , In Understanding International Relations The Value Of Alternative Lenses , By Daniel J.Kaufman . Jay M.Parker. Kimberly C.Field , Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies , Inc , New York, 1999 ,P312 , Charles W.Kegley,Op.Cit.,P.25.

79. Ibid . , P .311

80. Ibid . ,

٨١. هالبر ، التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٥ ، ١٠٨ .

٨٢. للمزيد من التفاصيل راجع : فريد زكريا ، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ – ٤٢ .

يرى الكثير من المحافظين الجدد أن أحداث ١١ أيلول نتجت عن ضعف الولايات المتحدة في الرد على التهديدات . فهي لم تكن إخفاقا مخابراتية بقدر ما كانت تقصيرا ، على مدى عشر سنوات ، في ضعف التصميم على مجابهة النظام السياسي العراقي السابق أو النظام السياسي في إيران أو حزب الله أو حركة طالبان أو تنظيم القاعدة . فالإرهاب من وجهة نظر هؤلاء لم يعد قط تتعلق بفرض القانون ، بل عد تهديدا من الدرجة الأولى يستوجب ردا قويا ليس ضد الجماعات الإرهابية فقط بل أيضا ضد البلدان التي تدعم تلك الجماعات وتؤويها . والمحافظون الجدد في الجوهر أكثر تفاؤلا من المحافظين التقليديين في القدرة على تحويل الطبيعة البشرية والعلاقات الدولية . وهم مثل المحافظين ، لا يميلون عادة إلى التدخل لأسباب إنسانية على وجه التحديد . وعلى العكس من المحافظين ، هم يميلون إلى عد القوة العسكرية الأمريكية عامل تغيير يمكن استخدامه لخلق مناخ ملائم لازدهار القيم والمعتقدات الأمريكية .

وفي حين أن بعض المحافظين الجدد ، مثل روبرت كيغن ووليم كريستل يشجعون على الجمع بين القوة والدبلوماسية ، فإن آخرين يرون أن القوة نفسها غالبا ما تفرض منطقها الدبلوماسي . والظاهر أن فكرة خلق وقائع جديدة في المسح السياسي كانت تدور في فكر كبار المسئولين في إدارة بوش الجديدة عند بداية ولايته في كانون الثاني ٢٠٠١ ، كانوا يعدون أن احترام قوة الولايات المتحدة قد فقد ابان سنوات حكم كلينتون وينبغي استعادته ، وعلى الآخرين التكيف مع الحقائق التي ستخلقها الولايات المتحدة حتى ولو أظهروا الامتعاض من تصرفاتها . فكان أولا الانسحاب من بروتوكول كيوتو ومعاهدة الحد من القذائف المضادة للصواريخ ، وعملية التسوية بين الكيان الصهيوني والعالم العربي ، جزء من خلق حقائق جديدة ، كما كانت زيادة الضغوط على العراق وإيران لتغيير وجه الشرق الأوسط . لكن المحافظين الجدد ، وفق لما قاله أحدهم قبل توليه منصبا سياسيا ، رأوا أن تغيير النظام في العراق أو إيران سيكون أفعل في تغيير الشرق الأوسط من مواصلة الدبلوماسية العقيمة بين اليهود والفلسطينيين .

أن بعض الشخصيات البارزة من إدارة كلينتون كانوا معارضين للحرب ضد العراق ، بمن فيهم وزيرا الخارجية كريستوفر وأولبرايت ، فإن العديدين كانوا من مؤيدي الحرب ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ، الرئيس كلينتون والسناتور كلينتون وريتشرد هولبروك وساندي بيرغر ووليم كوهن وتوم دونيلون ومارتن إنديك وكين بولاك .

من الواضح ، أن الأمور في العراق لم تنته إلى ما تصوره المحافظون الجدد وتمنوه . إن إدارة بوش لم تواصل الحرب بعد سقوط الرئيس صدام حسين بالطريقة التي أرادها كثيرون منهم . فريتشرد بيرل مثلا اعتقد أن على الأمريكيين الدخول إلى العراق وإسقاط الرئيس السابق صدام حسين والانسحاب تاركين العراق تحت إدارة عراقيين أمثال أحمد جلبي . وشك آخرون ، مثل وليم كريستل ، في ذلك الرأي وعدوا أن عدم الرغبة في استخدام القوة الكافية وبسط سيطرتها على الأرض العراقية سبب فشلا ذريعا خصوصا لأن ذلك سمح بتجذر استخدام القوة ضد الأمريكيين وقوض إمكانيات إعادة أعمار العراق بسرعة . راجع : دنيس روس ، فن الحكم كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٢ – ٣٣، ٤٠٢– ٤٠٣ .

٨٣. فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ – ٣٩.

٨٤. المصدر نفسه ، ص ٤١ .

٨٥. المصدر نفسه ، ص ٤١ – ٤٢ .

٨٦. كينيث ن . والتز ، " نظرية السياسة الدولية " في ريتشارد ليتل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

٨٧. الدكتور عامر مصباح ، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ، ص ٢٠٦ – ٢٠٨ .

٨٨. أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

٨٩. المصدر نفسه ، ص ١٢١ .